مبادئ توجيهية لصانعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الخط

www.itu.int/cop

إشعار قانون

يجوز تحديث هذه الوثيقة من وقت إلى آخر.

ويتم الاستشهاد بمصادر أطراف ثالثة حسب الاقتضاء. والاتحاد الدولي للاتصالات ليس مسؤولاً عن محتوى المصادر الخارجية، بما فيها مواقع شبكة الإنترنت الخارجية المشار إليها في هذا المنشور.

ولا يتحمل الاتحاد الدولي للاتصالات ولا أي شخص يعمل باسمه مسؤولية عن أي استعمال قد يحدث في المستقبل للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

إخلاء مسؤولية

إن ذكر أي بلدان أو شركات أو منتجات أو مبادرات أو مبادئ توجيهية بعينها لا يعني بأي حال تأييداً لها أو توصية بها من جانب الاتحاد أو المؤلفين أو أي منظمة أخرى ينتمي إليها المؤلفون، تفضيلاً على غيرها مما لم يرد ذكره وله طابع مشابه.

ويمكن تقديم طلبات لاستنساخ مقتطفات من هذا المنشور إلى العنوان التالي:

ويمكن تقديم طلبات لاستنساخ مقتطفات من هذا المنشور إلى العنوان التالي: jur@itu.int

© الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2009

شكر وتقدير

قام بإعداد هذه المبادئ التوجيهية الاتحاد الدولي للاتصالات وفريق من المؤلِّفين المساهمين من مؤسسات كبرى ناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقضايا سلامة الأطفال على الخط. ولم يكن من الممكن إصدار هذه المبادئ التوجيهية بدون الوقت الذي خصصه المؤلّفون المساهمون وبدون حماسهم وإخلاصهم.

ويشعر الاتحاد الدولي للاتصالات بالامتنان لكل المؤلِّفين التالية أسماؤهم، الذين ساهموا بوقتهم الثمين وملاحظاتهم المتعمقة القيِّمة: (الأسماء مذكورة حسب الترتيب الأبجدي)

- جون كار (تحالف الهيئات الخيرية للأطفال المعني بالسلامة على الإنترنت)
- جوهان مارتنز (خط مساعدة الأطفال الدولي)
- راؤول كيبزا وفرانسيسكا بوسكو (معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة)
- كاثرين كمنغز وجيسكا سارا (المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستَغَلين)
- كريستينا بوبتي وساندرا باندي (الاتحاد الدولي للاتصالات)
- مايكل موران (الإنتربول)

ويودّ المؤلفون توجيه الشكر إلى كريستين كفينيي من (الإنتربول) لمراجعتها وتعليقاتها التفصيلية.

ويرغب الاتحاد الدولي للاتصالات في أن يعترف بمساهمة سلمى عباسي من eWWG ومشاركتها القيِّمة في مبادرة حماية الأطفال على الخط.

ويمكن الاطلاع على معلومات ومواد إضافية تتصل بمشروع هذه المبادئ التوجيهية علي الموقع: http://www.itu.int/cop/ وسوف يتم تحديثها بصورة منتظمة.

وإذا كان لديكم أي تعليقات أو إذا كنتم تريدون تقديم أي معلومات إضافية فيرجى الاتصال علي الموقع: cop@itu.int

جدول المحتويات

تقديم

ملخص تنفيذي 1

المبادئ التوجيهية لصانعي السياسات 4

الإطار القانوني
موارد إنفاذ القانون وآليات التبليغ
نقطة التركيز الوطني
موارد التعليم والتوعية

1. الخلفية 7

2. استعمال الإنترنت بين الأطفال وصغار السن 11

التفاعل والمحتوى الناشئ عن المستعمِل
مواقع التشابك الاجتماعي
الرسائل الفورية والدردشة
برامج تبادل الملفات بين الأقران

3. مواد الاعتداء على الأطفال 17

تعريف
تنسيق القوانين
التدريب على الطب الشرعي الحاسوبي لهيئات إنفاذ القوانين
التعاون وتقاسم البيانات على الصعيد الدولي
متطلبات التبليغ
تقليص توفر صور الاعتداء على الأطفال

4. المخاطر الرئيسية التي يواجهها الأطفال على الخط 31

المحتوى
الاتصال
السلوك
التجارة
الاستعمال المفرط
على صعيد المجتمع

5. التعامل مع المخاطر 35

قائمة مرجعية وطنية

الإطار القانوني الشامل
الحاجة إلى نقطة تركيز وطنية بشأن حماية الأطفال على الخط
الحاجة إلى تطوير موارد محلية تعبِّر عن القوانين الوطنية والمعايير الثقافية المحلية
الحاجة إلى أنشطة التثقيف والتوعية العامة
ضرورة وجود آليات للتبليغ عن سلوك الذئاب البشرية على الخط، بما في ذلك التسلُّط
مساعدة الأطفال لبقائهم أكثر أمناً عن طريق استعمال الأدوات التقنية

6. أصحاب المصلحة 41

الأطفال وصغار السن
الآباء والأوصياء والمربون
الصناعة
مجتمع الباحثين والمنظمات غير الحكومية
سلطات إنفاذ القانون
الخدمات الاجتماعية

7. الخلاصة 45

التذييل 1

جرائم الاتصال المرتكبة ضد الأطفال وصغار السن

التذييل 2

"إباحية الأطفال: التشريع النموذجي والتقرير الدولي"

التذييل 3

برمجيات سلامة الأطفال

التذييل 4

صياغة استراتيجية وطنية

”حماية الأطفال على الخط
قضية عالمية ولهذا تستدعي
استجابة عالمية“

تقديم

أرحِّب بهذه الفرصة لأشاطركم هذه المبادئ التوجيهية التي وُضعت بمساعدة قيِّمة من العديد من أصحاب المصلحة.

إن حماية الأطفال على الخط – في عصر تتوفر فيه الإنترنت عريضة النطاق بصورة واسعة جداً – قضية حرجة تتطلب بصورة عاجلة استجابة عالمية منسَّقة. وفي حين أن المبادرات المحلية، بل والوطنية، لها مكانها بالتأكيد فإن الإنترنت لا تعرف حدوداً وسيكون التعاون الدولي مفتاحاً هاماً لتحقيق النصر في المعركة القادمة.

إن صانعي السياسات هم مفتاح النصر في المعركة ضد الجريمة السيبرانية وضد التهديدات السيبرانية وأنا شخصياً أشعر بالامتنان لدعمكم.

دكتور حمدون إ. توريه

الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

يرد تعريف الطفل في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل باعتباره كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة. وتعالِج هذه المبادئ التوجيهية القضايا التي تواجه جميع الأشخاص تحت سن الثامنة عشرة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن مستعمِل الإنترنت الصغير الذي يقل سنه عن سبع سنوات لن تكون له على الأرجح نفس الاحتياجات أو الاهتمامات مثل شخص في الثانية عشرة وبدأ الدراسة في المدرسة الإعدادية لتوه أو شخص في السابعة عشرة على شفا سن الرشد. وفي أماكن مختلفة في هذه المبادئ التوجيهية قام المؤلفون بصياغة مشورتهم أو توصياتهم لتناسب هذه السياقات المختلفة. وفي حين أن استعمال فئات عريضة قد يكون مفيداً كتوجيه عام فإننا لا ينبغي ألا ننسى أبداً أن كل طفل يختلف عن الآخر في نهاية الأمر. وبالإضافة إلى ذلك يوجد الكثير من العوامل القانونية والثقافية المحلية المختلفة التي يمكن أن تؤثّر تأثيراً هاماً على طريقة استعمال هذه المبادئ التوجيهية أو تفسيرها في أي بلد بعينه أو منطقة بعينها.

ويوجد الآن مجموعة كبيرة من نصوص القانون الدولي والصكوك الدولية التي تدعم، بل وتفوّض في كثير من الأحيان، اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال من الناحية العامة وأيضاً فيما يتصل خاصة بموضوع الإنترنت. وهذه القوانين والصكوك تشكل أساس هذه المبادئ التوجيهية. وقد لُخصت تلخيصاً شاملاً في إعلان ريو دي جانيرو والدعوة إلى العمل لمنع ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين الذي عقد في نوفمبر 2008.

ملخص تنفيذي

منذ عقد من الزمان كان قرابة 182 مليون شخص يدخلون إلى الإنترنت في العالم – وكانوا كلهم تقريباً يعيشون في العالم المتقدم. والمدهش أنه بحلول أوائل عام 2009 كان هناك أكثر من 1,5 مليار شخص يستعملون الإنترنت في أنحاء العالم، مع نفاذ أكثر من 400مليون شخص من هؤلاء الأشخاص إلى النطاق العريض. ورغم أن الإنترنت لا تتوافر في كل مكان فإن المستعملين اليوم ينتشرون في كل أنحاء العالم فعلاً حيث يوجد أكثر من 600 مليون مستعمِل في آسيا و130مليون مستعمِل في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و50 مليون في إفريقيا[1]. ولا تزال الإنترنت تمثل مورداً دينامياً يتجاوز الخيال ويتسم بقدرات لا حدود لها تقريباً في معالجة المشاكل المجتمعية من تحسين النفاذ إلى الرعاية الصحية إلى فرص التعلم عن بُعد إلى الحكومة الإلكترونية إلى الحصول على وظائف مبتكرة بدخل مرتفع. ومع ذلك فإن تزايد القضايا العالمية التي تحيط بالأمن السيبراني على الخط تتطلب استجابة عالمية، وخاصة عندما يتصل الأمر بحماية أصغر أبناء مجتمعنا وأكثر المواطنين ضعفاً على الصعيد الرقمي: أي الأطفال.

وكما جاء في دراسات استقصائية أخيرة، يتحدث أكثر من 60 في المائة من الأطفال والشباب في غرف الدردشة على أساس يومي. ومن كل أربعة أطفال نجد أنه لا مانع لدى ثلاثة أطفال من تقاسم المعلومات الشخصية الخاصة بهم وبأسرهم مقابل الحصول على سلع وخدمات ويمكن أن يكون ما يصل إلى طفل واحد من بين كل خمسة أطفال هدفاً للذئاب البشرية كل سنة.

وقد أُعدت هذه المبادئ التوجيهية في سياق مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP)[2] من أجل إقامة أسس لعالم سيبراني يتسم بالسلامة والأمن لأجيال المستقبل. والهدف من هذه المبادئ التوجيهية أن تكون مخططاً يمكن تكييفه واستعماله بطريقة تتسق مع الأعراف والقوانين الوطنية أو المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الواضح أن هذه المبادئ التوجيهية تعالج قضايا قد تؤثّر على جميع الأطفال والشباب تحت سن الثامنة عشرة، ولكن كل مجموعة تتسم باحتياجاتها الخاصة.

وقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات هذه المبادئ التوجيهية بطريقة تعاونية

[1] قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، 2008، الطبعة الثانية عشرة.

[2] www.itu.int/cop

للغاية شملت فريقاً من المؤلفين المساهمين من كبار المؤسسات الناشطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي القضايا المتعلقة بسلامة الأطفال على الخط، وهذه المنظمات هي تحالف المؤسسات الخيرية المعني بسلامة الإنترنت (CHIS) وخط مساعدة الأطفال الدولي (CHI) والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغَلِّين (ICMEC) والإنتربول ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. ووردت أيضاً مساهمات قيِّمة من حكومات وطنية منفردة وشركات التكنولوجيا العالية التي تشترك في هدف واحد وهو تحويل الإنترنت إلى مكان أفضل وأكثر أمناً للأطفال وصغار السن.

ومن المأمول فيه أن هذه المبادئ التوجيهية لن تؤدي فقط إلى بناء مجتمع معلومات أكثر شمولاً ولكنها ستمكِّن أيضاً الدول الأعضاء في الاتحاد من الوفاء بالتزاماتها في حماية وإنفاذ حقوق الأطفال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[3] التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 44/25 المؤرخ 20 نوفمبر 1989 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات[4] ووثيقة النتائج الصادرة عن القمة[5].

وفي القمة العالمية لمجتمع المعلومات كلف زعماء المجتمع الدولي الاتحاد الدولي للاتصالات بتنفيذ خط العمل جيم 5: "الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وتضمَّنت نتائج القمة أيضاً اعترافاً محدَّداً باحتياجات الأطفال وصغار السن وحمايتهم في الفضاء السيبراني. واعترف التزام تونس "بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم" وكذلك بضرورة "تكثيف العمل من أجل حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

ومن خلال إصدار هذه المبادئ التوجيهية توجه مبادرة حماية الأطفال على الخط النداء إلى جميع أصحاب المصلحة العمل على تشجيع اعتماد سياسات واستراتيجيات تحمي الأطفال في الفضاء السيبراني وتعزز نفاذهم بصورة أكثر أمناً إلى كل الفرص الاستثنائية التي يمكن أن تتيحها الموارد على الخط.

[3] www.unicef.org/crc

[4] www.itu.int/wsis

[5] عُقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرحلتين: في جنيف (10-12 ديسمبر 2003) وفي تونس (16-18 نوفمبر 2005). واختتمت القمة العالمية بالتزام طموح "ببناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي ويضع البشر في صميم اهتمامه حتى يتسنى للناس في كل مكان إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستعمالها". انظر: www.itu.int/wsis.

المبادئ التوجيهية لصانعي السياسات

لصياغة استراتيجية وطنية تركِّز على سلامة الأطفال على الخط يتعيَّن على صانعي السياسات النظر في مجموعة من الاستراتيجيات. ويرد أدناه عدد من المجالات الرئيسية التي يتعين النظر فيها. ويمكن الاطلاع أيضاً على مزيد من الاقتراحات في التذييل 4

	#	المجالات الرئيسية التي يتعين النظر فيها
الإطار القانوني	.1	استعراض الإطار القانوني القائم للتأكد من وجود كافة السلطات القانونية اللازمة لتمكين وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات من حماية الأشخاص تحت سن الثامنة عشرة على الخط في جميع المنصّات التي تعمل عن طريق الإنترنت.
	.2	النص، مع إدخال ما يلزم من تعديلات حسب الظروف، على أن أي فعل ضد الطفل لا يكون قانونياً في العالم الواقع سيكون أيضاً غير قانوني على الخط والتأكد من أن قواعد حماية البيانات والخصوصية على الخط كافية بشأن القُصَّر القانونيين.
موارد إنفاذ القانون وآليات التبليغ	.3	كفالة إنشاء آلية وتعزيزها على نطاق واسع من أجل توفير وسائل يسهل فهمها للتبليغ عن المحتوى غير القانوني الذي يوجد في الإنترنت، مثل وجود خط ساخن وطني يمكن أن يردّ بسرعة ويزيل أي مواد غير قانونية أو يُغلَق النفاذ إليها.

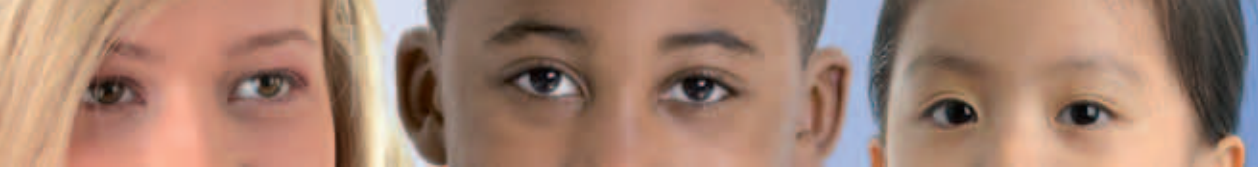

	#	المجالات الرئيسية التي يتعين النظر فيها
نقطة التركيز الوطني	.4	تجميع كل أصحاب المصلحة المعنيين ذوي الاهتمام بسلامة الأطفال على الخط، وخاصة:: • الوكالات الحكومية • وكالات إنفاذ القوانين • منظمات الخدمة الاجتماعية • مقدّمو خدمات الإنترنت ومقدمو الخدمات الإلكترونية الأخرى • مقدمو الشبكات الهاتفية المتنقلة • الشركات الأخرى المعنية العاملة في التكنولوجيا العالية • منظمات المدرسين • منظمات الآباء • الأطفال وصغار السن • المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية الأطفال وغيرها من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة • المجتمع الأكاديمي والبحثي • أصحاب مقاهي الإنترنت وغيرهم من مقدمي النفاذ العام، مثل المكتبات ومراكز الاتصالات والبانغات[6] الحاسوبية ومراكز الألعاب على الخط إلخ.
	.5	دراسة المزايا التي قد تنشأ عن نموذج وضع سياسة تنظيم ذاتي أو تنظيم مشترك، كما يتضح من صياغة ونشر مدونات الممارسات الجيدة، سواء من ناحية المساعدة في جذب واستمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة أو من ناحية تعزيز السرعة التي يمكن بها صياغة وتنفيذ استجابات ملائمة للتغيُّر التكنولوجي.
موارد التعليم والتوعية	.6	الاستفادة من المعارف والخبرات لدى جميع أصحاب المصلحة وصياغة رسائل ومواد السلامة في الإنترنت التي توضح المعايير والقوانين الثقافية المحلية وتكفل توزيعها بكفاءة وعرضها بطريقة ملائمة على جميع المجموعات الرئيسية من الجمهور المستهدف. النظر في تجنيد وسائط الإعلام الجماهيرية للمساعدة في تعزيز رسائل الوعي. صياغة مواد تؤكد على الجوانب الإيجابية والتمكينية للإنترنت للأطفال وصغار السن وتجنُّب الرسائل التي تستند إلى الخوف. تعزيز الأشكال الإيجابية والمسؤولة عن السلوك على الخط.
	.7	دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الأدوات التقنية مثل برامج التنقية (الفلترة) وبرمجيات سلامة الأطفال في دعم واستكمال مبادرات التعليم والتوعية.
	.8	تشجيع المستعملين على الاضطلاع بالمسؤولية عن أجهزتهم الحاسوبية من خلال تشجيع عمليات الخدمة المنتظمة التي تشمل تحديث نظام التشغيل بالإضافة إلى تركيب وتحديث تطبيقات جدران الحماية ومقاومة الفيروسات.

[6] "البانغ الحاسوبي" مصطلح يستعمل بصورة شائعة في كوريا الجنوبية وفي بعض البلدان الأخرى ليصف غرفة واسعة تتيح فيها شبكة منطقة محلية إمكانية اللعب على نطاق واسع، سواء على الخط أو بين لاعبين في الغرفة.

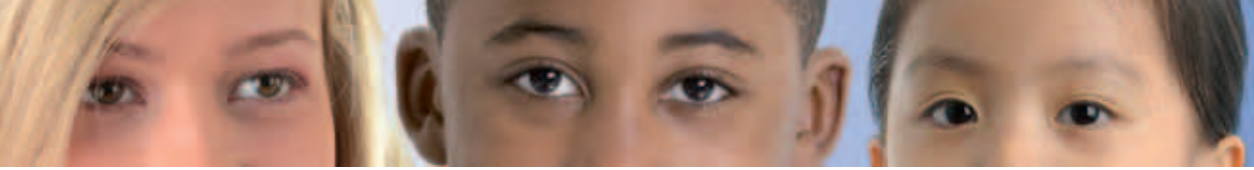

1. الخلفية

نستطيع أن نتتبع أصل التكنولوجيا التي نشير إليها اليوم باسم "الإنترنت" إلى خمسينيات القرن الماضي وما بعدها. ومع ذلك فقد كان تطوير الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب) في أوائل التسعينيات هو الذي أطلق شرارة النمو الهائل للإنترنت، وهو ما أدّى بها إلى أن تصبح جانباً ثميناً للغاية في حياتنا، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء، وأن تصبح على ما يبدو سمة دائمة في حياتنا المعاصرة.

وفي فجر ثورة الإنترنت كان المستعملون يندهشون من إمكانية توصيل الناس والوصول إلى المعلومات عبر المحيطات والمناطق الزمنية بمجرد بضع نقرات بالفأرة. ولكن كان يتعيَّن عليهم نمطياً للقيام بذلك أن يتواجدوا في موقع محدّد أمام جهاز حاسوب كبير أو ضخم في أحيان كثيرة وأصبح يسمى نمطياً بالحاسوب. واليوم يستطيع الناس الاتصال بالشبكة العالمية باستعمال هاتف متنقل أو حاسوب محمول أو غير ذلك من الأجهزة المحمولة، ويضم في كثير من الأحيان قدرة فيديوية ونفاذ بسرعة عالية جداً. وتعمل كثير من صناديق الألعاب عن طريق الإنترنت وشجّع ذلك على النمو الهائل في اللعب على الخط بين الأطفال وصغار السن.

واستغرق الأمر حوالي 20 سنة للوصول إلى أول مليار من مستعملي الهاتف المتنقل، ولكن المليار الثاني لم يستغرق اكتماله سوى بضع سنوات قليلة. وفي المقابل تطلب الأمر 125 سنة كي يكتمل أول مليار من مستعملي هواتف الخطوط الثابتة.

ويمكن القول بأن التطور من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث من شبكات الهواتف المتنقلة لا يقل أهمية عن القفزة الأولى من الخدمة التماثلية إلى الخدمة الرقمية. وقد بدأ ذلك منذ أكثر من عشر سنوات

”تجميع كل أصحاب المصلحة
المعنيين المهتمين بسلامة الأطفال
على الخط “

وأخذ يتقدم بسرعة كبيرة. وتواصل تكنولوجيات الجيل الرابع التي بدأت تظهر مؤخراً تركيزها على النفاذ المتنقل ولكن ذلك يجري بسرعات أكبر بكثير عن ذي قبل. وشبكات النطاق العريض وتقارب الوسائط يولّدان سُبلاً جديدة لتوزيع أشكال الترفيه الرقمية.

وقد أصبحت أجهزة المستعمل تحتوي الآن على كثير من الوظائف ويتزايد طابعها الشخصي. وفي المستقبل القريب، ستمكّن التطورات في الحوسبة المتصلة مئات ملايين الأشياء من قدرة الاتصال فيما بينها عبر الإنترنت، وهو ما يفتح المجال أمام عدد لا نهاية له من التطبيقات المنزلية والتجارية.

وفي سوق الخدمات الثابتة والخلوية معاً يقترن الانتقال إلى شبكات ذات قدرات أعلى بالانتقال إلى الشبكات القائمة على بروتوكول إنترنت. ونتيجة لذلك بدأ يتزايد استعمال الصوت على بروتوكول إنترنت (VoIP) (وذلك مثلاً من خلال خدمات مثل سكايب أو فوناج) ولكن ذلك ينطبق أيضاً على إمكانية مشاهدة الصور المتحركة على شبكات بروتوكول إنترنت. والتكنولوجيات الجديدة مثل الإذاعة الفيديوية الرقمية والبث الرقمي المتعدد الوسائط ستسمح للمشاهدين بمشاهدة محتوي متدفق على الأجهزة المتنقلة في أي وقت وفي أي مكان.

ويبدو الآن أن عالم الترفيه على أعتاب عصر جديد تماماً. وفي الوقت نفسه تؤثّر التكنولوجيا الرقمية تأثيراً كبيراً على طبيعة التفاعلات الاجتماعية. وقد أدت الهواتف المتنقلة بالفعل إلى تغيير الطريقة التي يتصل بها الناس فيما بينهم ويرتبون اجتماعاتهم ومهامهم العديدة.

وقد أتاح توسع البنية التحتية الإلكترونية والرقمية لمليارات الأشخاص إمكانات التعلم والنشر والاتصال على نطاق واسع لم يسبق له مثيل. وقد كان الأطفال وصغار السن في كثير من الأحيان هم "طليعة" اعتناق الإمكانيات الجديدة التي تتيحها هذه التكنولوجيات الجديدة والناشئة والتكيُّف معها. وقد كانت هذه التكنولوجيات ذات أثر تمكيني هائل لكثير من صغار السن كما فتحت أمامهم إمكانات هائلة في ميادين التعليم والتعلم حسب ظروف كل شخص.

وقد أتاح الانخفاض السريع في التكلفة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة، مقترنا بالتغيُّرات والتعزيزات الهائلة في البنية التحتية المتوفرة، لكثير من الأطفال وصغار السن الاستفادة من التكنولوجيا لفعل وإنجاز أشياء لم تكن معروفة بين الأجيال السابقة.

وفي حين أن تطوير الإنترنت يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة لأخرى فإن النفاذ إلى الإنترنت متاح في كل مكان تقريباً. وفي البلدان النامية يجري استعمال التكنولوجيا اللاسلكية بدلاً من النفاذ على الخطوط الثابتة للتوصيل بالإنترنت والهواتف؛ كما أن تخزين ونقل البيانات يتحولان إلى اللامركزية وأصبحا بلا حدود فيما يبدو. وبدأ "المجتمع المتشابك" الذي ظل يراود الخيال طوال عشرات السنين يتحوّل إلى حقيقة واقعة.

ومع تزايد النفاذ، تتحول الإنترنت لتصبح عالمية حقاً، مع إتاحة فوائدها لمزيد من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال وصغار السن. وسوف تشكل ثقافة أي بلد واقتصاده الطريقة التي تتطور بها الإنترنت، وسوف يؤثّر ذلك على الأخطار التي سيواجهها الأطفال وكذلك المخاطر التي يتعيّن معالجتها من جانب مختلف أصحاب المصلحة. ولا يمكن أن يوجد مخطَّط بسيط أو وحيد لمعالجة هذه القضية المعقدة.

ظهرت الإنترنت في الوجود منذ عدة عقود، ولكن طابعها تغيَّر تغيُّراً هائلاً منذ بدايتها الأولى. ففي البداية كانت

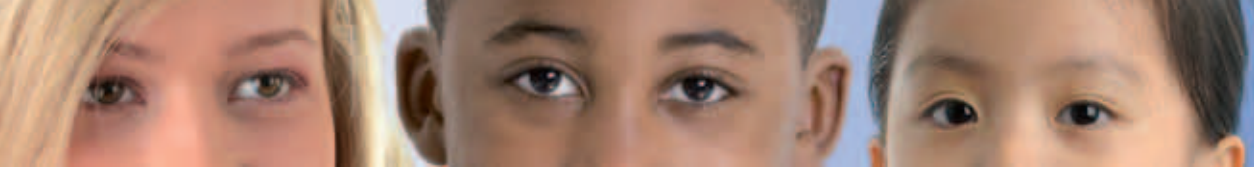

2. استعمال الإنترنت بين الأطفال وصغار السن

الإنترنت مجرد أداة لتبادل المعلومات والبيانات بين الوكالات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. وفي ثمانينات القرن الماضي فُتحت الإنترنت لعامة الجمهور. ومع ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب) في تسعينيات القرن الماضي بدأت الإنترنت تنمو بمعدل مذهل. وفي السنوات الأخيرة انطلقت ثورة أخرى: وتمثَّل ذلك في ظهور الجيل الثاني من الويب. ويتزايد التفاعل في شبكة الويب وأصبح قسم كبير جداً من المجتمع يتواجد في الإنترنت. ويتزايد أعداد الناس الذين يتم توصيلهم الآن، وفي كثير من الأحيان يوجد الأطفال وصغار السن في مقدمة المستعملين الأوائل.

وفي حين أن تطوير شبكة الويب قد فتح الإنترنت أمام عامة الجمهور فقد ظلّت لفترة من الوقت شبكة تملكها وتستعملها أساساً الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والشركات التجارية. وكان الأفراد يدخلون على الخط أساساً للحصول على المعلومات التي توفرها لهم هذه الجهات الفاعلة الكبيرة. وقد اتسمت هذه الفترة الأولية في شبكة الويب بعدة خصائص:

- انخفاض مستويات التوصيلية
- انخفاض عرض النطاق في الأغلب
- انخفاض القدرة على تخزين البيانات
- الاتصال والنفاذ في اتجاه واحد

term
example
public's
capabilities
rces
using
may
generally
local
cost
world
databases
infrastructure
network
docume
WW
lagging
systems
find
standardized
connection
data
access
brand
discussions
series
interconnection
groups
content
ware
terms
synonymous
widely
strict
inter
communities
encyclopedias
growth
maintaining
areas
applied
management
implementations
files
communications
physical
blogs
dat
wide
global
ipv6
servers
succ
traditional
crafts
store
government
corporation
interoperable
standardization
controlling
progressed
logs
food

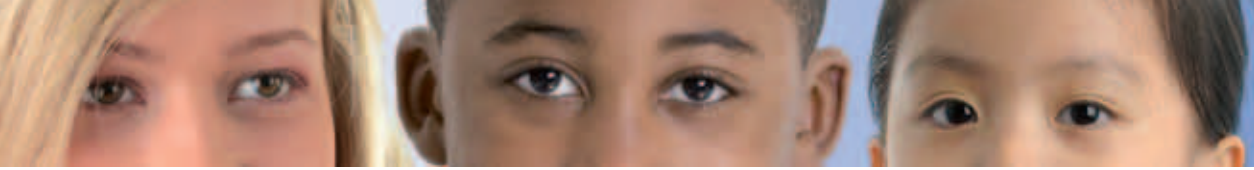

ومع مرور الوقت واصلت الإنترنت تطورها مع ظهور أربعة تطورات تتسم بأهمية خاصة:

- زيادة عرض النطاق بتكلفة محتملة
- زيادة قدرة التخزين بتكلفة قليلة نسبياً
- انخفاض تكاليف النفاذ
- تطوير الإنترنت المتنقل

وقد ساعدت هذه التطورات الجديدة على إقامة نوع جديد من الإنترنت، فبدلاً من مجرد اتصال الأفراد بالشركات والمنظمات والحكومات بدأت الإنترنت أيضاً تمكّن الأفراد من الاتصال فيما بينهم وتمكّنهم من العمل بأنفسهم كناشرين على الخط. وهذه الإنترنت الجديدة، التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم الجيل الثاني من الويب (Web 2.0) تتسم بما يلي:

- ارتفاع مستويات التوصيلية
- ارتفاع عرض النطاق
- ارتفاع مستويات قدرة التخزين
- الاتصالات الشخصية والتفاعلية (المحتوى الناشئ عن المستعمِل)

وقد استحدثت أدوات جديدة تتيح للمستعملين أساليب مختلفة للتواصل الاجتماعي والاتصال فيما بينهم. وهذه الأدوات تشمل: الرسائل الفورية والدردشة ولوحات الرسائل وخدمات استضافة الصور والفيديو وبرامج تبادل الملفات بين الأقران (P2P). وأدّت هذه التكنولوجيات مجتمعة وغيرها إلى النمو الهائل في مواقع التشابك الاجتماعي التي أصبحت في فترة قصيرة جداً ذات شعبية هائلة بين الأطفال وصغار السن.

التفاعل والمحتوى الناشئ عن المستعمِل

يعيش الأطفال وصغار السن، وكذلك الكبار، جوانب كبيرة بصورة متزايدة من حياتهم بمساعدة هذه التكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لذلك أصبحت طبيعة المخاطر التي يواجهونها متشابكة تشابكاً معقداً للغاية مع الجوانب الأوسع من سلوكهم. ولم يعد ممكناً الآن وضع خطوط فاصلة واضحة بين ما يسمى "قضايا الإنترنت" ومشاكل "العالم الحقيقي".

مواقع التشابك الاجتماعي

تتسم مواقع التشابك الاجتماعي ببعد جديد نوعياً وحاذق للغاية وهذا البُعد هو الطريقة التي استطاعت به هذه المواقع أن تجمع تكنولوجيات ما قبل الإنترنت في مكان واحد، وأضافت إليها سمات جديدة وأنشأت أسطح بينية يسهل استعمالها إلى حدٍ بعيد. ويعني ذلك أنه أصبح من اليسير للغاية أن تستعمِل هذه الأسطح البينية الجديدة مختلف السمات. وأدّى تجميع كل ذلك إلى إطلاق النمو السريع في شعبية مواقع التشابك الاجتماعي التي فاجأت الكثيرين دون توقُّع، وخاصة الآباء.

وتسمح مواقع التشابك الاجتماعي للمستعملين بإنشاء ملامح شخصية على الخط يستطيعون فيها إظهار مجموعة من المعلومات الشخصية مثل السن ونوع الجنس ومدينة الإقامة والاهتمامات. وبالتحديد تجعل الأسطح البينية التي

استحدثتها مواقع التشابك الاجتماعي من اليسير إنشاء شبكات في صفحة الويب ذات طابع شخصي للمستعمل الفردي مثلاً بإضافة بعض المقطوعات الموسيقية أو الصور أو الفيديو المحببة للمستعمِلين. وقد انخرط الأطفال والشباب إلى حدٍ كبير بصورة خلاّقة في هذه العملية. وأصبحت الملامح الشخصية للمستعمل في مواقع التشابك الاجتماعي امتدادات للمستعمل وطريقة هامة ليعبِّر بها المستعمِلون عن أنفسهم أمام أصدقائهم وأمام العالم الواسع.

والأهم من ذلك كله أن مواقع التشابك الاجتماعي تسمح للمستعمِلين بإضافة أصدقاء يستطيعون تبادل الرسائل معهم. والجمهور الذي يستطيع أن يطلع على الملامح الشخصية للفرد يتوقف نمطياً على طريقة تحديد هذا الشخص لأوضاع الخصوصية في الموقع. وفي كثير من الأحيان، وخاصة في الأيام الأولى من التشابك الاجتماعي، كان يبدو أن الأطفال وصغار السن لا يدركون أن ملامحهم الشخصية الكاملة كانت مفتوحة ليشاهدها أي شخص إلا إذا اتخذوا خطوات محدّدة لتحديد النفاذ إلى الصورة الشخصية، وذلك مثلاً بتحديد ملامح الصورة بأنها "خاصة" أو "للأصدقاء فقط". وجعل ذلك الأطفال وصغار السن معرضين للذئاب البشرية الذين قد يزيِّفون سنهم من أجل بناء علاقة مع طفل أو شخص صغير. وقد أُبلغ عن عدة حالات قام فيها بعض الأطفال وصغار السن بنشر صور عن أنفسهم في شكل جنسي، أو تبادلوا هذه الصور عن طريق الهواتف المتنقلة، وهي ظاهرة سميت باسم "الرسائل الجنسية"[7]، دون أن يدركوا في كثير من الأحيان أن الصورة نفسها قد تكون ضارة بهم وقد تكون غير قانونية، ولكن قد يشاهدها بالإضافة إلى ذلك أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يستطيعون زيارة موقعهم أو مشاهدة ملامحهم الشخصية. وقد أبرزت مواقع التشابك الاجتماعي بصورة أعم المشكلة التي تنطوي عليها طريقة إدارة المحتوى الناشئ عن المستعمِل، وهي السمة التي يتميز بها الجيل الثاني من الويب. واستحدث بعض المواقع سياسات تفاعلية لإدارة التواصل، بحيث تبحث عن المحتويات الفيديوية والصور غير الملائمة أو غير القانونية، في حين أن بعضها الآخر لا يهتم بصورة أو فيديو لأي فرد إلا إذا جاء تقرير من شخص ما يلفت فيها انتباه أصحاب الموقع إلى أن المحتوى كريه ويريد إزالته.

وتتبع شعبية مواقع التشابك الاجتماعي الفردية في كثير من الأحيان عوامل اللغة والعوامل الإقليمية. وبعض الأمثلة على ذلك: ماي سبيس (MySpace) (وهو مشهور خاصة في أمريكا الشمالية) وفيس بوك (Facebook) (وهو أكثر شيوعاً في أمريكا الشمالية وأوروبا والأوقيانوسا) وهاي فايف (Hi5) (وهو أكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية) وأوركوت (Orkut) (أمريكا اللاتينية)، (وسكايبلوغ) (SkyBlog) (البلدان الناطقة بالفرنسية) ولايف جورنال (Life Journal) (روسيا وكمنولث الدول المستقلة) وفريندستر (Friendster) (آسيا والمحيط الهادئ) وساي وورلد (Cyworld) (جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية) ولنكدإن (LinkedIn) (أوروبا والولايات المتحدة والهند) ولاست ف م (البلدان الشمالية والبلطيق وأوروبا الوسطى).

وتقول دانا بويد[8] إن التعبيرات على الخط والملامح الشخصية أو الأنواع الأخرى من النشر تتسم بأربع صفات رئيسية يمكن أن

7 رسائل جنسية (Sexting) – هي ظاهرة جديدة نسبياً حيث يضع الأطفال وصغار السن أنفسهم في خطر عن طريق نشرصور مثيرة جنسياً عن أنفسهم على الخط أو إرسالها إلى الأصدقاء باستعمال التكنولوجيات المتنقلة.
المصدر: مشروع المبادئ التوجيهية للآباء والأوصياء والمربين بشأن حماية الأطفال على الخط. الاتحاد الدولي للاتصالات، 2009.

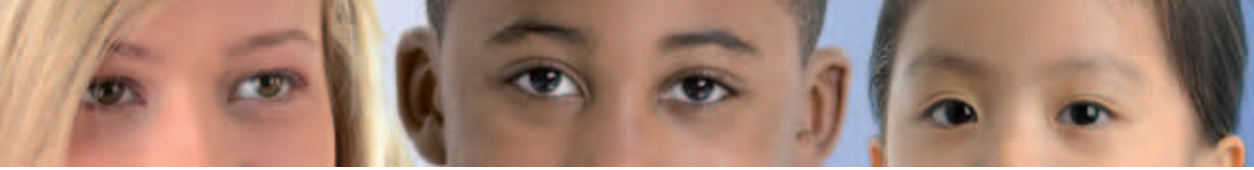

تؤدّي إلى مخاطر إضافية للأطفال وصغار السن:

1. **استمرار التواجد:** يتم تسجيل كثير من الاتصالات المتشابكة ويمدِّد ذلك عمر أي اتصال.

2. **إمكانية البحث:** تساعد أدوات البحث والاكتشاف الأشخاص على العثور على أشخاص آخرين بسبب تسجيل الاتصالات على الخط وتحديد الهوية عن طريق النصّ.

3. **التكرار:** يمكن نسخ الاتصالات المتشابكة من مكان إلى آخر حرفياً بطريقة يستحيل معها التمييز بين "الأصل" و"النسخة".

4. **حجب المشاهدين:** لأغراض عملية يستحيل تحديد الأشخاص الذين قد يشاهدون الملامح الشخصية أو غيرها من الاتصالات على الخط. وتزيد الخصائص الثلاث الأخرى المذكورة أعلاه من تعقيد ذلك، لأنه يمكن مشاهدة الملامح الشخصية أو النفاذ إليها في أوقات مختلفة ومن أماكن مختلفة عن الوقت والمكان التي أنشئت فيه هذه الملامح أصلاً.

الرسائل الفورية والدردشة

الرسائل الفورية (IM) هي أدوات تسمح للأشخاص بالاتصال فيما بينهم على الخط مباشرة والدخول في محادثات عن طريق رسائل مكتوبة (وعن طريق المؤتمرات الفيديوية بصورة متزايدة). ويستطيع الأشخاص إضافة أسماء أفراد يعرفونهم إلى قائمة الاتصال ويستطيعون معرفة ما إن كانوا حاضرين (على الخط) للتحدث معهم. وهذه المحادثات، أو "الدردشة"، يمكن أن تجري مع شخص واحد (أي بصورة ثنائية) أو مع مجموعة من الأشخاص (بصورة متعددة). وفي معظم البرامج يمكن الاحتفاظ بمحتوى المحادثات إذا كان ذلك مرغوباً أو مطلوباً. وتشمل البرامج الشهيرة للرسائل الفورية والدردشة برنامج دردشة MSN ورسائل Yahoo! Messengerومحادثات غوغل (Google Talk) والرسائل الفورية لأمريكا على الخط (AOL Instant Messenger).

برامج تبادل الملفات بين الأقران

برامج تبادل الملفات بين الأقران (وتعرف أيضاً باسم برامج P2P) تسمح للأفراد بالقيام مباشرة بتحميل وتنزيل ملفات من وإلى أقراص التخزين الخاصة بهم. وأي شخص يستعمل نفس البرنامج يستطيع أن يبحث عن الملفات وأن يقوم البرنامج يستطيع أن يبحث عنالملفات وأن يقوم بتنزيلها من برامج أخرى تتوفّر فيها هذه الملفات. وتسهِّل هذه البرامج تقاسم المعارف والمعلومات ولكنها تؤدّي أيضاً إلى انتهاك حقوق الطبع وتكاثر البرامج الخبيثة (malware) مثل الفيروسات وأحصنة طرواده . وتستعمَل هذه الشبكات أيضاً لتوزيع صور الفيديو على الإنترنت (CAM) وتشمل برامج P2P الشهيرة بيتورنت (Bittorrent) وإي – ميول (E-mule) إي – دونكي (E-donkey) وكازا (Kazaa).

[8] دانا بويد، محاضرة في مركز بركمان للإنترنت والمجتمع في كلية القانون في جامعة هارفارد.

[9] حصان طرواده، ويعرف أيضاً باسم الطروادي (Trojan)، في سياق الحوسبة والبرمجة، يصف فئة من التهديدت الحاسوبية (البرامج الخبيثة) التي يبدو أنها تؤدّي وظيفة مرغوبة ولكنها في الواقع تؤدّي وظائف خبيثة غير معلنة تسمح بنفاذ غير مسموح إلى الجهاز المستضيف، ويعطيها ذلك القدرة على الاحتفاظ بالملفات الخاصة بها على حاسوب المستعمل بل ومراقبة شاشة المستعمل والتحكم في الحاسوب الخاص به. انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Trojan_horse_(computing)

3.

مواد الاعتداء على الأطفال

تعريف

في كثير من الولايات القضائية تسمى الصور الثابتة أو شرائط الفيديو التي تصوّر الأطفال وهم يتعرضون للاستغلال والاعتداء الجنسي "إباحية الأطفال" أو "صور الأطفال الفاضحة". واليوم يفضّل كثير من الممارسين استخدام مصطلح "مواد الاعتداء على الأطفال" أو تختصر بالإنكليزية (CAM) حيث يعتبر هذا المصطلح أكثر دقة في نقل الطابع الحقيقي للمحتوى. وهذا هو المصطلح المستعمل عادة في هذه الوثيقة.

وقد أدّت الإنترنت إلى تغيير تحويلي كامل في إنتاج وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال من ناحيتي الحجم والطابع.

لقد كانت الثورة الجنسية في منتصف ستينيات القرن الماضي، التي اتسمت بالانفتاح على التعبير الجنسي والتنويع الجنسي، مؤذّناً بطلب متصاعد على المواد الإباحية، حيث نشأت محلات المواد الخاصة بالكبار في كثير من المدن الأوروبية والأمريكية[10]. وقامت هذه المحلات، بل ومجموعة كاملة من الأعمال التجارية من نوع الطلبات البريدية، بتخزين وتوريد كمية ضخمة من المواد الإباحية من كل نوع بدرجات متفاوتة من الإباحية.

[10] O'Donnell and Milner, (2007), Child Pornography, 10 Crime computers and society, Willan.

ونشط عدد من اللاعبين الرئيسيين في الوفاء بالطلب على المواد الإباحية في كل أنحاء العالم. وكما يحدث في حالة كل فراغ امتلأ هذا الفراغ سريعاً على يد أصحاب المشاريع ونشأت بسرعة شديدة شبكة كبيرة لتوريد هذه المواد.

وكان بعض المواد الإباحية التي يجري شراؤها وبيعها والاتجار فيها تشمل صوراً للأطفال في أوضاع الاعتداء الجنسي عليهم. وبسرعة امتدت إلى أوروبا قوانين مناهضة مواد الاعتداء على الأطفال التي صدرت في الولايات المتحدة في عام 1977 وانحسر إنتاج هذه المواد سريعاً حيث بدأ إنتاجها سراً. وبحلول عام 1986 تم عملياً إغلاق كل سبل الحصول على هذا النوع من المواد، وهو ما أثار إمكانية القضاء الكامل على تجارة مواد الاعتداء على الأطفال[11].

وتاريخياً، كانت صعوبات العثور على مواد الاعتداء على الأطفال تعني في تلك المرحلة أن الأشخاص الذين يريدون التمتع بهذه المواد يتعيّن عليهم الدخول في مخاطر كبيرة وتكبد نفقات عالية من أجل الحصول على هذه المواد. ولكن تغيَّر كل هذا مع وصول الإنترنت. وقد تحدث الدكتور ألفن كوبر عن "الماكينة الثلاثية" (تتألف من ثلاث كلمات تبدأ كلها بحرف A) للنشاط الجنسي السيبراني الذي يمكن نَقله بسهولة إلى الطريقة التي أحدثت بها الإنترنت ثورة في حيازة وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال:

- إمكانية النفاذ (Accessibility) (تتيح الإنترنت مواد الاعتداء على الأطفال طوال اليوم وطوال الأسبوع على مدار السنة)؛
- التكلفة اليسيرة (Affordability) (تتوفر معظم مواد الاعتداء على الأطفال مجاناً وهي متاحة للتبادل أو لمجرد التنزيل)؛
- الهوية المجهولة (Anonymity) (يعتقد الأشخاص فعلاً أن اتصالاتهم على الإنترنت اتصالات خاصة وتجري في الخفاء).

وقد شجّع ذلك الناس على التماس الحصول على مواد الاعتداء على الأطفال والتعامل فيها حيث شعروا بعدم وجود أي عواقب. وكان توفُّرها مجاناً وبسهولة قد شجّع أيضاً على الاعتقاد بأنه لا ضرر منها.

وفي عام 1997 وصف السير ويليام أوتنغ وهو خبير متميز في الخدمات الاجتماعية للأطفال، مواد الاعتداء على الأطفال باعتبارها "صناعة منزلية"[12] وربما كانت تلك هي المرة الأخيرة في التاريخ التي كان يمكن فيها إدّعاء ذلك. أما اليوم فقد أصبحت هذه المواد صناعة عالمية. ويبدو أنه لا يوجد أي بلد يتمتع بالحصانة منها.

ومن العسير جداً تحديد الحجم الدقيق أو الشكل الدقيق لما يتصف في جوهره بأنه مشروع سرّي وغير قانوني في كثير من الأحيان. وقد ظهرت تقديرات من جميع الأشكال في مختلف الأوقات عن عدد مواقع شبكة الويب المشاركة في هذا النشاط[13]، وعدد الأطفال الذين يتعرضون للاعتداء من أجل إصدار هذه الصور[14] ومجموع القيمة النقدية لسوق هذه الصور. ولا يشك أي شخص على معرفة بهذه الأمور في وجود عدد كبير من الأشخاص المتورطين في مشاهدة وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال وهناك ما يدل على مشاركة الجريمة المنظمة[15] في التوزيع التجاري لهذه المواد. وبالمثل لا شك في أن عدد الصور غير القانونية التي يجري توزيعها الآن

[11] Jenkins, P, Beyond Tolerance, 2001, New York University Press

[12] UK, HMSO, 1997

[13] في التقرير السنوي لعام 2007 أعربت مؤسسة رصد شبكة الإنترنت (IWF) عن اعتقادها بوجود عدد يقل على 3 000 موقع باللغة الإنكليزية في شبكة الويب تستأثر بمعظم الصور المتصلة بالاعتداء على الأطفال على الخط. ومنذ ثلاث سنوات، قال مركز أبحاث جريمة الحاسوب الذي يعمل من الولايات المتحدة أن العدد يزيد عن 100 000 موقع

[14] مراسلات مع الإنتربول. انظر أيضاً تقرير تليفونو أركوبالينو. http://www.telefonoarcobaleno. org/pdf/tredicmoreport_ta.pdf

على الإنترنت يصل إلى ملايين كثيرة من الصور، في حين أن عدد الأطفال الذين يجري تصويرهم في هذه الصور يصل إلى عشرات الآلاف[16]. وهذا يقتصر على ما تم اكتشافه حتى الآن فقط.

وفي البداية كانت إحدى الطرق الرئيسية لتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال على الإنترنت تأتي من داخل المنتديات الإخبارية في يوزنت (Newsgroups Usenet). ولا تزال هذه المنتديات مصدراً هاماً ولكن توجد اليوم عدة تكنولوجيات أخرى في الإنترنت التي تستعمل في هذا الغرض أيضاً. ومن هذه التكنولوجيات قد تعتبر الشبكة العنكبوتية العالمية أكبرها أهمية، لأنها أيسر في النفاذ وأسهل في الاستعمال. ومع ذلك، ومع قيام بعض البلدان بتشديد الصعوبات على استعمال شبكة الويب لتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال، بدأ استعمال التكنولوجيات الأخرى للإنترنت يتزايد بصورة مستمرة. ومن هذه التكنولوجيات قد تكون برمجية P2P، أو تقاسم الملفات، هي أهمها جميعاً. ويقول الإنتربول إنه من السهل تقنياً مراقبة برمجية P2P ولكن الحجم الضخم من الأشخاص المشاركين فيها يجعل ذلك صعباً جداً من الناحية العملية.

وفي كل مرة تظهر فيها صورة طفل يتعرض لاعتداء جنسي على الإنترنت أو يتم تنزيلها فإن هذا الطفل يتعرض فعلاً وبمعنى كبير جداً إلى اعتداء جديد. إذ يجب أن يعيش الضحايا وهم يواجهون استمرار وجود هذه الصور وتوزيعها بقية حياتهم. وأفضل دليل على ذلك هو ردّ فعل الضحايا وأسرهم عندما يعرفون أن الصور قد وضعت للتوزيع أو للتنزيل على الإنترنت[17].

ولهذا السبب يوجد اتفاق واسع الانتشار على أنه من المهم، بمجرد اكتشاف صورة أو موقع في شبكة الويب للاعتداء الجنسي على الأطفال، أن يبدأ التحرّك بأسرع ما يمكن لإزالة الصورة أو لإغلاق الموقع أو منع النفاذ إليه. ولتسهيل هذه العملية أنشئت شبكة من الخطوط الساخنة الوطنية. وفي الوقت الحاضر تعمل هذه الخطوط الساخنة في أكثر من 30 بلداً مختلفاً ويتزايد عددها. ومن المرغوب فيه أن يحدث نمو كبير في هذه الخطوط الساخنة في إطار حملة عالمية متجددة لإنهاء الحركة الجارية على الخط للمواد المتصلة بالاعتداء الجنسي على الأطفال[18].

وهناك سبب آخر للتحرك بسرعة لإزالة الصور غير القانونية التي توجد على الإنترنت أو إغلاق باب النفاذ إليها وهو أنه كلما طال بقاؤها كلما زادت إمكانية عثور شخص جديد على الصورة وربما القيام بتنزيلها. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الأشخاص الذين يتورطون في تنزيل وجمع المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال سيدخلون على الأرجح في اتصال يسبب إيذاء الأطفال في العالم الحقيقي أو يمثل اعتداءً عليهم. *(From Fantasy to Reality: The Link Between Viewing Child Pornography and Molesting Children. Kim, C (2004).*

وفي مجال إنفاذ القوانين بدأت تتزايد أهمية معرفة هوية الضحايا من المواد المتصلة بالاعتداء عليهم المنشورة على الإنترنت. ويجري إقامة عمليات وأنظمة على الصعيد الوطني، وهو ما يعني أن مواد الاعتداء على الأطفال التي يتم مصادرتها أثناء التحقيقات أو التي تقع بطريقة أخرى في أيدي المحققين تخضع للفحص بغرض تعيين هوية ضحايا الاعتداء وبالتالي تحديد هوية الجاني. أما المواد التي لم تكن قد شوهدت من قبل ولا يمكن القول بأنها تولّدت محلياً فيتم إرسالها إلى شبكة دولية من المحققين والمتخصصين الوطنيين

---

[15] انظر تفاصيل قضية "Reg Pay". الموقع
http://www.usdoj.gov/criminal/ceos/Press%20Releases/ICE%20Regpay%20PR_080906.pdf

[16] مراسلات مع الإنتربول، المشار إليها أعلاه. وتتحدث تليفونو أركوبالينو في تقاريرها عن 36 000 طفل منهم "42 في المائة أقل من سبع سنوات و77 في المائة أقل من 12 سنة". http://www.telefonoarcobaleno. org/pdf/tredicmoreport_ta.pdf

[17] Child Molesters: a behavioral Analysis, KennethV.Lanning, 2001

[18] انظر: www.inhope.org

في موضوع مواد الاعتداء على الأطفال. وهذه الشبكة نشأت حول قاعدة البيانات الدولية بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنتربول (ICSE) ويجري تنسيق هذه الشبكة في قسم الاتجار بالبشر في الإنتربول إلى جانب فريق المتخصصين المعني بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتابع للإنتربول.

والهدف من إنشاء قاعدة البيانات المذكورة أن تكون مكاناً واحداً لتجميع كل مواد الاعتداء على الأطفال التي توجد في الإنترنت والتي تقع في أيدي وكالات إنفاذ القوانين. وتقوم شبكة الموظفين المتخصصين في أنحاء العالم بفحص هذه المواد، ويتم إحالتها، إذا أمكن، إلى بلد المنشأ للتحقيق في هوية الطفل ضحية الاعتداء. وإذا لم يكن ذلك ممكناً يتم حفظ المادة في قاعدة البيانات مع إدخال تفاصيل عن مكان اكتشافها ومن اكتشفها وزمن اكتشافها.

وتُستخدم أدوات استرجاع قوية توضح ما إذا كانت الصور قد شوهدت من قبل أم لا، وكما يحدث في كثير من الحالات فإن الصور التي تكتشف في بلد ما يمكن كثيراً أن تنطوي على أدلة تساعد في التعرف على قضية اعتداء جنسي في بلد آخر. وفي بعض الحالات يمكن مشاهدة وجه المعتدي في الصور، وهو ما يؤدّي إلى القبض عليه.

ويشجّع الإنتربول ومبادرة حماية الأطفال على الخط أفضل الممارسات في هذا المجال من خلال التشجيع على تشكيل مورد وطني مركزي يستطيع إدارة كل المواد التي يجري مصادرتها داخل حدود البلد، بما يؤدّي إلى إنشاء مجموعة وطنية من رموز الاستدلال على الرسائل ويساهم في الجهود الدولية الجارية في هذا المجال.

وكل ذلك يقلّل الجهد الذي ينبغي أن يبذله المحققون ويتجنّب ازدواج الجهود في كل أنحاء العالم ويؤدّي في النهاية إلى تحديد هوية الضحايا والقبض على الجناة.

تنسيق القوانين

من الأمور المحورية في تحقيق الأمن السيبراني العالمي أن تقوم جميع البلدان باعتماد تشريعات ملائمة ضد سوء استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض جنائية أو غيرها من الأغراض. ونظراً لأن التهديدات يمكن أن تنشأ في أي مكان في العالم فإن التحديات تتسم بأنها ذات نطاق دولي بطبيعتها وتتطلب تعاوناً دولياً، ومساعدات في التحقيقات وأحكاماً إجرائية وموضوعية مشتركة. ولهذا فمن المهم أن تقوم البلدان بتنسيق أطرها القانونية لمكافحة الجريمة السيبرانية وحماية الأطفال على الخط وتسهيل التعاون الدولي.

وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية لإحراز النجاح في أي استراتيجية وطنية لحماية الأطفال على الخط في صياغة تشريعات وطنية كافية وإقامة الأُطر القانونية المتصلة لأغراض الجريمة السيبرانية والعمل في إطار هذا النهج على تحقيق التنسيق على الصعيد الدولي. ويتطلب ذلك أولاً وقبل كل شيء وجود الأحكام القانونية الجنائية الموضوعية اللازمة لتجريم الأفعال من قبيل الغش الحاسوبي والنفاذ غير القانوني والتداخل في البيانات وانتهاكات حقوق الطبع ومواد الاعتداء على الأطفال. ووجود أحكام في المدونات الجنائية المنطبقة على أفعال مشابهة ترتكب في العالم الحقيقي لا يعني أنه يمكن تطبيقها على الأفعال المرتكبة عبر الإنترنت أيضاً. ولذلك تقوم ضرورة حيوية إلى إجراء تحليل دقيق للقوانين الوطنية الجارية من أجل تعيين أي ثغرات محتملة. وستكون الخطوة التالية هي تعيين وتحديد اللغة التشريعية والمواد المرجعية التي يمكن أن تساعد البلدان في إقامة قوانين وقواعد إجرائية منسّقة في موضوع الجريمة السيبرانية. ويمكن أن تستعمل البلدان هذه الأدوات العملية من أجل صياغة إطار قانوني للجريمة السيبرانية وما يتصل بهذا الإطار من قوانين. وقد ظل الاتحاد الدولي للاتصالات يعمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين في هذا الاتجاه ويساهم مساهمة كبيرة في دعم التنسيق العالمي لقوانين الجريمة السيبرانية.

وقد أصدر المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين تقريره عن "إباحية الأطفال: التشريع النموذجي والتقرير الدولي" في أبريل 2006. والغرض الرئيسي من هذا التقرير، الذي صدر الآن في طبعته الخامسة، هو تشكيل فهم للتشريعات القائمة بشأن مواد الاعتداء على الأطفال وتأكيد أهمية القضية في جداول الأعمال السياسية والوطنية. وتركّز الدراسة على عدد من المجالات الرئيسية: منها التشريع المتصل خاصة بمواد الاعتداء على الأطفال؛ والقوانين التي توفر تعريفاً لهذه المواد؛ والقوانين التي تجرّم حيازتها بغض النظر عن قصد توزيعها؛ والقوانين التي تعالج الجريمة المرتكبة بمساعدة الحواسيب فيما يتعلق بمواد الاعتداء على الأطفال؛ والتبليغ من جانب مقدّمي خدمة الإنترنت.

ويتضمّن التذييل 4 نسخة من الاستنتاجات التفصيلية للمركز الدولي. ويتضح من التقرير أن هناك تنوّعات كبيرة وهامة جداً في النُهج التشريعية التي تعتنقها مختلف البلدان. ويجب أن يتوصل المجتمع الدولي إلى طريقة لزيادة التماسك في الهجوم على هذه المشكلة العالمية.

وهناك هدف آخر لتقرير المركز الدولي بشأن التشريع النموذجي، وهو التوصية بمجالات تقوم فيها الحاجة إلى تشريعات لمعالجة مختلف جوانب مواد الاعتداء على الأطفال وما يتصل بها من جرائم على أساس عالمي. وكما يحدث في الأنواع الأخرى من الجريمة السيبرانية، فإن جريمة حيازة وصنع وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال تجري في كثير من الأحيان بدون مراعاة للحدود الدولية ولهذا يتعيَّن أن تكون القوانين في كل بلد متشابهة أو متعادلة من الناحية القانونية – وهذا ما يشار إليه باسم التنسيق.

والمجرمون الذين يستغلون الأطفال جنسياً، سواء كان ذلك من خلال استعمال الحواسيب أو الإنترنت أو بالسفر إلى بلدان أخرى، سيفضلون الاعتداء على أطفال في بلدان لا توجد فيها تشريعات أو لا يوجد فيها إنفاذ صارم للقوانين وفي بلدان توجد خارج إطار التعاون الدولي. والامتثال للمعايير القانونية الدولية واعتناق قوانين وممارسات وطنية مناظرة مطلوبان من أجل معالجة استغلال الأطفال على الصعيد الدولي.

وتقوم بلدان كثيرة بمعالجة استغلال الأطفال معالجة عريضة من ناحية اتصال ذلك بجرائم عمالية أو غيرها من الجرائم أو قد تقوم هذه البلدان بحظر المواد الإباحية عموماً؛ ومع ذلك فإن هذه القوانين ليست كافية نظراً لأنها لا تعالج بالتحديد الجوانب الجنائية لمختلف أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال وصور الاعتداء على الأطفال. ولكي تتحقق الفعالية حقاً ينبغي تشجيع البلدان على اعتناق تشريعات محدَّدة بتجريم مواد الاعتداء على الأطفال وإدراج جرائم تتصل بالتحديد باستعمال التكنولوجيا والإنترنت فيما يتصل بمواد الاعتداء على الأطفال؛ وإلا فإن المجرمين سيستفيدون من الثغرات في القوانين.

وينبغي أيضاً أن توجد أحكام في القانون لزيادة تخصيص الموارد من أجل إنفاذ هذه القوانين المحدّدة ولتدريب موظفي القضاء والادّعاء العام وإنفاذ القوانين الذين سيواجهون في جميع الحالات تحديات تتمثل في مواكبة استعمال التكنولوجيا من جانب الجناة.

وتشمل المجالات الأساسية للانشغالات والتوجيهات من أجل اعتماد تشريعات ما يلي:

- تعريف "الطفل" بطريقة دقيقة وواضحة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- تعريف "مواد الاعتداء على الأطفال" بحيث تشمل المصطلحات الخاصة المستعملة في الحواسيب والإنترنت؛
- توصيف جرائم جنائية تختص بالتحديد بما يلي: حيازة وصنع وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك الصور غير الحقيقية،

وتعمُّد تنزيل أو مشاهدة هذه الصور في الإنترنت؛

- إنشاء عقوبات جنائية للآباء أو الأوصياء الذين يوافقون على مشاركة أطفالهم في مواد الاعتداء على الأطفال أو يسهّلون هذه المشاركة؛

- تحديد عقوبات لكل من يقوم بتعريف الآخرين بأماكن العثور على مواد الاعتداء على الأطفال؛

- اعتبار محاولات ارتكاب جرائم تتصل بمواد الاعتداء على الأطفال جرائم جنائية؛

- معالجة المسؤولية الجنائية للأطفال المشاركين في مواد الاعتداء على الأطفال. ويجب أن تركّز التبعة الجنائية على الجناة البالغين، لا على الأطفال الضحايا؛

- تعزيز العقوبات على الجناة الذين يكرّرون جرائمهم وأعضاء الجريمة المنظمة وغير ذلك من عوامل تشديد الجريمة ووضعها في الاعتبار عند إصدار الأحكام.

وينبغي أن يشمل أي تعريف أساسي لمواد الاعتداء على الأطفال التمثيل التصويري أو التوضيحي للأطفال المشاركين في عرض أو فعل جنسي حقيقي أو تمثيلي، أو صور غير
حقيقية توضّح هذا النشاط؛ وينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار كيفية استعمال التكنولوجيا مثل الحواسيب والإنترنت والهواتف المتنقلة والمساعدات الرقمية الشخصية (PDA) وصناديق الألعاب وكاميرات الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية لتسهيل مواد الاعتداء على الأطفال، مع توضيح عدم قانونية مواد الاعتداء على الأطفال وكل ما يتصل بها، بغض النظر عن المنصّة المستخدمة.

التدريب على الطب الشرعي الحاسوبي لهيئات إنفاذ القوانين

إلى جانب الأحكام القانونية الجنائية الموضوعية تحتاج وكالات الإنفاذ أدوات ووسائل ضرورية للتحقيق في الجريمة السيبرانية. وهذه التحقيقات نفسها تثير عدداً من التحديات. فالجناة يستطيعون العمل من أي مكان تقريباً في العالم ويستطيعون اتخاذ تدابير لإخفاء هويتهم. والأدوات والوسائل المطلوبة للتحقيق في الجريمة السيبرانية يمكن أن تختلف إلى حدٍ كبير عن تلك الأدوات والوسائل المستخدمة للتحقيق في الجرائم العادية.

وقد أصبحت الإنترنت والحواسيب والهواتف الخلوية والمساعدات الرقمية الشخصية (PDA) والأجهزة الرقمية من جميع الأنواع أدوات لا غنى عنها للذئاب البشرية الذين يسعون لاستغلال الأطفال جنسياً. والتكنولوجيا التي تعمل على أساسها هذه الأجهزة تتزايد تعقيداً وتتغيّر بسرعة عالية. ومن الجوهري، للإمساك بالأدلة الهامة التي يتركها الجناة والاحتفاظ بها، أن تتمتع سلطات إنفاذ القوانين بالتدريب والخبرات التقنية اللازمة لاستعادة الأدلّة بطريقة تتمشى مع المقتضيات المحلية والدولية للمحاكمات. ولذلك يجب توفير التدريب لموظفي إنفاذ القوانين والقضاء والنيابة من أجل مساعدتهم على فهم طريقة إجراء تحليلات الطب الشرعي للأقراص الصلبة للحواسيب وغير ذلك من الأجهزة. ويجب تحديث هذا التدريب باستمرار لمواكبة التغيّرات المستمرة في التكنولوجيا وإعطاء هؤلاء الموظفين خبرة مباشرة بها. وهناك الكثير من مجموعات البرمجيات التي توفّر أدوات لإجراء فحص الوسائط المصادَرة عن طريق القراءة فقط وفي كثير من الأحيان يدخل توفير التدريب في سعر شراء المجموعة. وللأسف تتسم هذه الحلول في كثير من الأحيان بأنها باهظة التكلفة إلى حدٍ كبير وتتجاوز إمكانيات البلدان النامية. وربما أمكن توفير التدريب من داخل وكالات إنفاذ القوانين ومن داخل صناعة الأمن الخاصة بفضل توفّر تمويل ملائم.

ويملك كثير من الشركات في القطاع الخاص التكنولوجيا والخبرة اللازمين للمساعدة في هذا النوع من العمل بحيث يمكن توفير المساعدة الحرجة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التدريب والدعم التقني.

التعاون وتقاسم البيانات على الصعيد الدولي

من المهم جداً الوصول إلى مستوى مرتفع من التعاون وتقاسم البيانات على الصعيد الدولي.

وبعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات أصبح أحد الأدوار الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات هو بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد قام رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من قادة العالم المشاركين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات، بتكليف الاتحاد باتخاذ خطوات ملموسة صوب تقليص التهديدات وحالات انعدام الأمن المتصلة بمجتمع المعلومات.

وقد اعتبرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن خط العمل جيم 5 يشمل نطاقاً واسعاً من الموضوعات وأصحاب المصلحة. وكما شدّدت الفقرة 110من برنامج عمل تونس، "*ينبغي أن يساعد تنسيق أنشطة التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على تلافي الازدواجية في الأنشطة. وينبغي أن يتضمّن ذلك تبادل المعلومات، وخلق المعارف، وتقاسم أفضل الممارسات، والمساعدة في إيجاد شراكات تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص*".

ويتخصص الإنتربول[19] من خلال شبكته التي تضم 187 بلداً، في تسهيل تبادل المعلومات بين الشرطة. وتسمح هذه الشبكة بتبادل فوري للمعلومات بين البلدان وبتوسيع نظام توفُّر المعلومات 24ساعة/7 أيام في الأسبوع، ليشمل الوحدات المتخصصة مباشرة.

وعندما يكون تبادل المعلومات والأدلة في المجال القضائي فإن التعاون المتبادل في التحقيقات الجنائية الدولية يتحقق في ظل الإطار القانوني والأحكام المتصلة بالمعاهدات الثنائية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف للمساعدة القانونية المتبادلة. ولكن هذه المعاهدات والاتفاقيات ليست ملائمة في جميع الأحوال في عالم الإنترنت الذي يتسم بسرعة خطواته.

ورغم الاتفاقات التعاهدية فإن غياب قوانين مناظرة في البلدان المطلوب منها التعاون قد يؤدّي إلى عدم تقديم المساعدة المطلوبة أو تقديمها على أساس مقيّد جداً. وقد يفرض الطرف الذي يقدّم المعلومات شروطاً على استعمال المعلومات وقد يتطلب الاحتفاظ بالسرّية.

ومن الأمور الأساسية أن يوجد نهج تعاوني يهدف إلى بناء توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن تلك العناصر المشتركة التي ينبغي أن تكون جزءاً من أي إطار قانوني لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني. وفي ضوء الطابع الدولي للجريمة السيبرانية واستغلال الأطفال بالتحديد سيكون من المحتّم تحقيق التعاون الدولي الفعّال بين وكالات إنفاذ القوانين من أجل معالجة المشكلة على صعيد عالمي.

متطلبات التبليغ

ينبغي لأفراد الجمهور الذين يعلمون بوجود مواد الاعتداء على الأطفال التبليغ عنها إلى سلطات إنفاذ القوانين المحلية و/

[19] يقوم الإنتربول أيضاً بتنسيق فرقة العمل التابعة له والمعنية بالجريمة ضد الأطفال، التي تجتمع مرة في السنة في دورة جماعية. وهناك خمسة أفرقة فرعية داخل فرقة العمل ويجتمع أعضاء هذه المجموعة عملياً طوال السنة في محاولة لصياغة مشاريع. والأفرقة الفرعية الخمسة هي: الجرائم المرتكبة ضد الأطفال بتسهيل من الإنترنت، ومجرمو الجنس والاتجار بالأطفال والجرائم العنيفة والخطيرة ضد الأطفال. والفريق الفرعي الخامس يختص بتحديد هوية الضحايا ويسهل التعاون الدولي الذي يجري يومياً في إطار قاعدة البيانات الدولية المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال.

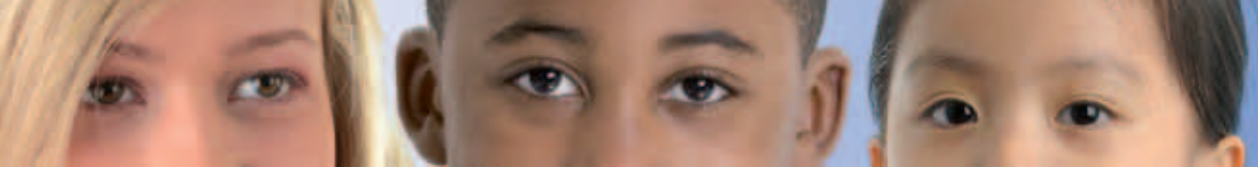

أو الخط الساخن الوطني[20]. وبالإضافة إلى ذلك هناك ثلاث فئات من الأفراد والمنظمات التي ينبغي تشجيعها بالتحديد للتبليغ عن المواد التي يشتبه في أنها تتصل بالاعتداء على الأطفال، سواء أكان التبليغ مباشرة لوكالة إنفاذ القوانين أم لأي منظمة أخرى مسمّاة لهذا الغرض مثل الخط الساخن:

1. الأشخاص الذين يتصلون بصفتهم المهنية بالأطفال ويقع عليهم واجب رعاية الأطفال، مثل المعلّمين والمدرّبين والمستشارين ومقدّمي الرعاية الصحية وضباط إنفاذ القوانين.

2. الأفراد الذين قد لا يتصلون بالضرورة بصفتهم المهنية بالأطفال ولكن قد يتعرضون لمواد الاعتداء على الأطفال في سياق عملهم، مثل التقنيين الحاسوبيين وجهات تحميض الصور الفوتوغرافية.

3. المنظمات أو الشركات التي تستخدم خدماتها لنشر مواد الاعتداء على الأطفال، وينبغي لها أن تضطلع بالمسؤولية المدنية للشركة، مثل مقدّمي خدمات الإنترنت ومقدّمي الخدمات الإلكترونية الأخرى وشركات بطاقات التأمين والمصارف.

وفي حين أن إدراج الأشخاص في الفئتين الأولى والثانية لا يحتاج إلى توضيح فإن التبليغ من جانب مقدّمي خدمات الإنترنت والمصارف وشركات بطاقات التأمين أمر حاسم من ناحية أن خدماتهم خدمات جوهرية في نقل هذه المواد كما أن خدماتهم "يساء استخدامها" من جانب المجرمين للاعتداء على الأطفال. وتستطيع هذه الصناعات اكتشاف الأدلة على مواد الاعتداء على الأطفال وينبغي تشجيعها بشدة للتعاون مع السلطات من أجل تقديم المعلومات المتعلقة بمواد الاعتداء على الأطفال عندما تكتشفها.

وينبغي أن يلاحَظ أن بعض الشركات توفّر في الوقت الحاضر مساعدة قيّمة من هذا النوع. ففي حالة مقدّمي خدمات الإنترنت والخدمات الإلكترونية يرجّح جداً أنهم سيكتشفون بأنفسهم وجود مواد الاعتداء على الأطفال في الملفات ومواقع الموارد الموحّدة (URL) وأسماء الميادين والصور الفعلية التي ينبغي تبليغها فوراً إلى السلطات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقاسم مواقع الموارد الموحّدة وأسماء الميادين وعناوين بروتوكول إنترنت يتيح فرصة لتعطيل النفاذ إلى مواقع الاعتداء على الأطفال المعروفة في شبكة الويب. وينبغي أيضاً تشجيع مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية على القيام بفحص استباقي لشبكاتهم للتفتيش عن مواد الاعتداء على الأطفال والتبليغ عنها إلى سلطات إنفاذ القوانين ذات الصلة.

ونظراً لدور الإنترنت واستعمالها في أغراض إجرامية فإن التعاون مع الشركات المتصلة بالإنترنت أمر جوهري. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن توفِّر التشريعات حماية لمقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية وغيرهم من الكيانات الخاصة التي تبلّغ عن مواد الاعتداء على الأطفال، وينبغي إدراج توجيهات تتعلق بسلامة معاملة ونقل الصور.

وينبغي إقامة نظام "الملاحظة والإزالة" ليسمح لمقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية ومسجّلي الميادين ومواقع استضافة الويب بإغلاق أي موقع مسيء أو إلغاء أي حساب بريد إلكتروني بناءً على الطلب. وفي معظم الحالات سيكون الاستخدام الإجرامي انتهاكاً لعقد "شروط الاستخدام" الذي يوافق عليه المستعمِل مع مقدّم خدمة الإنترنت أو مقدّم الخدمة الإلكترونية، وهو ما يعطي الشركة حقوقاً لا نزاع فيها لاتخاذ الإجراء الملائم. وينبغي إذا أمكن تنسيق هذه الإجراءات عن كثب مع وكالة

[20] ستحيل الخطوط الساخنة الوطنية التقارير إلى وكالات إنفاذ القوانين وتستطيع هذه الوكالات تحليل التقارير لاكتشاف الصلات المحلية أو إرسال المعلومات إلى قاعدة البيانات الدولية الخاصة بالاستغلال الجنسي للأطفال لتحليلها.

إنفاذ القانون في محاولة لكفالة البدء في تحقيق يمكن أن ينقذ طفلاً من الاعتداء ويسمح بالقبض على المجرمين المتورطين.

وبيع مواد الاعتداء على الأطفال على الإنترنت قد أصبح للأسف مشروعاً عالمياً مربحاً يعتمد على الخدمات المصرفية والتحويلات اللاسلكية وبطاقات الائتمان لتسهيل بيع مواد الاعتداء على الأطفال أو توزيعها أو نقلها. وينبغي لمسؤولي الصناعة المالية الذين يحصلون على معلومات تتصل بمواد الاعتداء على الأطفال تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات الملائمة. ويحدث في كثير من الأحيان أن مواقع الويب التي تعرض "الدفع حسب المشاهدة" أو اشتراكات لمشاهدة مواد الاعتداء على الأطفال تقبل بطاقات الائتمان أو خدمات تحويل الأموال كوسيلة للدفع.

وكقاعدة عامة ينبغي تشجيع صناعة الخدمات المالية على التعاون تمشياً مع نموذج التحالف المالي لمناهضة استخدام الأطفال في المواد الخليعة[21]، وهو مشروع مشترك بين المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين والمنظمة الشقيقة، وهي المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغَّلين. وهذا التحالف الفعال يوفِّر قناة للتعاون الوثيق بين صناعة الخدمات المالية وصناعة خدمات الإنترنت ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية. وقد حقَّق نجاحاً جديراً بالثناء في حرمان الموردين التجاريين لمواد الاعتداء على الأطفال من استعمال النظام المالي الدولي. ومن خلال التعاون بين أعضاء التحالف تمكنوا لا من التبليغ عن الصفقات والحسابات المشبوهة ولكن أيضاً في تعقُّب أنشطة الحسابات والتدفقات النقدية من أجل تعيين الأشخاص والمنظمات المسؤولة في نهاية المطاف عن بيع مواد الاعتداء على الأطفال. وفي عام 2009 أنشئت منظمة أوروبية كنسخة من هذا التحالف.

تقليص توفر صور الاعتداء على الأطفال

أدى تكاثر مواد الاعتداء على الأطفال في الإنترنت إلى ارتفاع أصوات المطالبين بالعمل. وأخذت وكالات إنفاذ القانون ومقدمو خدمة الإنترنت ومقدمو الخدمات الإلكترونية والمنظمات غير الحكومية في أنحاء المعمورة يتعاونون في مكافحة هذا المحتوى على الخط. ومن الواضح أن سلطات إنفاذ القانون وحدها لا تستطيع أن تتخلص بمفردها من هذه المشكلة وأن الأمر يتطلب مزيداً من العمل لوقف وتقليل الحركة في مواد الاعتداء على الأطفال. ونتيجة لذلك بدأت بلدان كثيرة في استكشاف وسائل علاجية إضافية لدعم النُهج التقليدية لإنفاذ القانون.

وهناك نهج اعتمدته عدة بلدان ويتمثَّل في تشجيع مقدمي خدمة الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية الأخرى على تقليل توفير صفحات شبكة الويب المعروفة بتقديم مواد الاعتداء على الأطفال وإغلاق النفاذ إلى المنتديات الإخبارية في يوزنت (Usenet Newsgroups) التي تتضمن هذا المحتوى بانتظام أو تعلن عن توفره.

وفي إطار هذا النهج تقدَّم إلى مقدمي خدمة الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية "قائمة" المنتديات الإخبارية وصفحات الويب الناشطة التي تتضمن أو تعلن مواد الاعتداء على الأطفال. ويتم وضع هذه القائمة وتقديمها إما من جانب سلطات إنفاذ القانون أو مباشرة في بعض الحالات من جانب الخطوط الساخنة الوطنية. ومن المهم جداً أن يتم التعبير بوضوح عن الأساس الذي تستند إليه هذه القوائم. إذ لا ينبغي أن يكون هناك أي مجال للارتياب في أن السلطات الحكومية أو سلطات إنفاذ القانون أو غيرهما من الهيئات تستطيع التأثير على البيانات الموجودة في هذه القائمة لكي يمكن إدراج المنتديات الإخبارية أو مواقع

[21] (التحالف المالي لمناهضة استخدام الأطفال في المواد الإباحية) FCACP http//www.icmec.org/missingkids/servle?LanguageCountry=en_XI&PageId =3064

الويب التي لا تتضمن مواد الاعتداء على الأطفال بل تتضمن بدلاً من ذلك بنوداً لا تريد هذه السلطات لها الانتشار لأسباب أخرى.

وعند إنتاج وتوزيع القائمة على مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات الإلكترونية سيكون من الضروري بصورة حاسمة إقامة حوار مع سلطات إنفاذ القانون. ويتعيَّن أن تحصل سلطات إنفاذ القانون على وقت كافٍ للنفاذ إلى المحتوى واستعراضه وتوثيقه والقيام، حسب الاقتضاء، ببدء تحقيقات. والإخفاق في تفسير نشاط سلطات إنفاذ القانون يمكن أن يعرقل أو يؤخر تحقيقات جارية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أبداً القبض على الأفراد الذين يواصلون توزيع مواد الاعتداء على الأطفال على الخط أو تقديمهم إلى العدالة بدون مشاركة سلطات إنفاذ القانون وتحقيقاتها.

ومن المهم أن يتكرّر اختبار قائمة المواقع والمنتديات الإخبارية المعروفة وتحديثها والتحقق منها لكفالة دقتها وينبغي ألا تكون القائمة تراكمية؛ والقيام بدلاً من ذلك باستخدام إجراء إعادة الاختبار متعدد الطبقات سيساعد في كفالة ثقة الجمهور بتشغيل القائمة. ومن المهم أيضاً كفالة شفافية المبادئ التوجيهية المتعلقة بمعايير القائمة. وتستخدم بعض البلدان أساليب مستقلة لمراجعة أداء القائمة وتشغيلها. وأخيراً ينبغي أن توجد آلية للطعن ضد الإدراج في القائمة. وينبغي أن تقتصر المواقع المذكورة في القائمة على المواقع التي تسمح بنشر أو عرض محتوى يعتبر غير قانوني وفقاً للقوانين الوطنية للبلد المعني. وعند إغلاق أي موقع ينبغي إظهار صفحة إلغاء (STOP) للمستعمل. وهذه الصفحة تؤدي وظيفة مزدوجة حيث تعطي معلومات عن سبب إغلاق الموقع (عدم قانونية المحتوى) بالإضافة إلى أنها تعمل كقناة وقائية تذكِّر المستعمل/المستهلك بالطابع غير القانوني للمادة، وكذلك بوجود وكالات إنفاذ القانون على الخط.

ومنع النفاذ إلى مواقع الويب والمنتديات الإخبارية التي تتضمن مواد الاعتداء على الأطفال يمكن أن يساهم مساهمة هامة في تعطيل وتقليل حجم المحتوى الذي يجري نشره أو توزيعه على الإنترنت. ولكن ليس هناك شك في أن هذا مجرد جزء من الحل. ولا يهدف هذا النهج إلى أن يكون الحل الوحيد. فالهدف هو استكمال جهود سلطات إنفاذ القانون وتقليل توفر مواد الاعتداء على الأطفال على الخط. وربما يكون الأشخاص الذين لديهم اهتمام جنسي بالأطفال ولديهم معرفة تقنية كافية وتصميم كافٍ قادرين رغم ذلك على الوصول إلى مكان هذا المحتوى. ومع ذلك فإن شبكة الويب خاصة تعمل بسطح بيني سهل للمستعمل، كما أنها أصبحت واحداً من أكثر تطبيقات الإنترنت استعمالاً وأكثرها شيوعاً، ولذلك فمن الجوهري تطوير نُهج محدَّدة للتعامل معها مع الاعتداء على الأطفال أو حيازتها أو توزيعها غير قانوني في كثير من البلدان.

"يتعرض الأطفال وصغار السن
في كثير من الأحيان
للأذى على الخط"

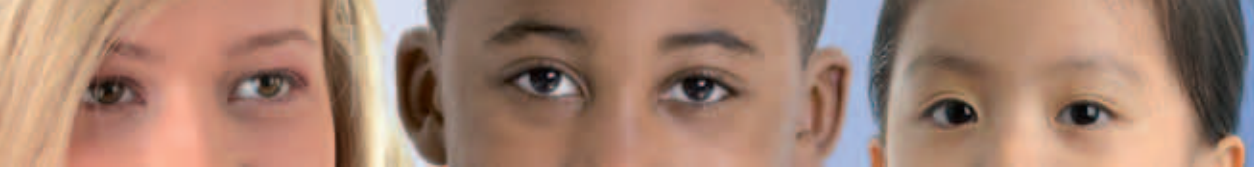

4.

المخاطر الرئيسية التي يواجهها الأطفال على الخط

في حين أن الكبار والأطفال على السواء يتعرضون لمجموعة من المخاطر والأخطار على الخط فإن الأطفال وصغار السن بالتحديد أكثر عرضة في كثير من الأحيان. والأطفال لا يزالون في مرحلة النمو والتعلم. ويؤدي ذلك إلى عواقب تتصل بقدرتهم على تعيين الأخطار المحتملة وتقييمها وإدارتها. وتبرز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فكرة تعرض الأطفال وضرورة حمايتهم من أشكال الاستغلال.

وهناك عدد من القضايا تتصل باستخدام الأطفال وصغار السن للإنترنت وهي ذات أهمية جارية للآباء والأطفال على السواء، وكذلك للحكومات وللسياسيين ومجتمع صنع السياسات. وهذه الانشغالات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

المحتوى

- قدرة الإنترنت على تعريض الأطفال وصغار السن لمحتوى غير قانوني، مثل مواد الاعتداء على الأطفال؛
- قدرة الإنترنت على تعريض الأطفال وصغار السن لمواد قانونية ولكنها غير ملائمة لأعمارهم، مثل صور العنف الشديد.

[22] http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/k2crc.htm

الاتصال

- قدرة الإنترنت على تعريض الأطفال وصغار السن للذئاب البشرية الجنسية سواء أكانوا من الكبار أم القُصر القانونيين الآخرين[32]؛
- الطريقة التي يمكن أن تعرض الإنترنت بها الأطفال لتجمُّعات ضارة على الخط مثل المواقع التي تشجِّع على فقدان الشهية أو الإضرار بالذات أو الانتحار – وكذلك مصادر التأثير السياسي التي تعتنق العنف والكراهية والتطرف السياسي.

السلوك

- الطريقة التي يمكن بها للإنترنت أن تسهِّل التفاعلات الجنسية الخطيرة بين الأطفال أنفسهم وتعززها، بما في ذلك تشجيعهم على التقاط صور لأنفسهم أو لآخرين (الرسائل الجنسية) وإرسالها، والتي قد تكون أيضاً غير قانونية، بالإضافة إلى ضررها. وأحياناً قد يؤدي النمو الجنسي الطبيعي والتجارب على الخط إلى إنتاج وتوزيع مواد اعتداء على الأطفال بدون قصد، مما يعرض الطفل وأصدقائه أو صديقاته إلى عقوبات قانونية محتملة أو الاحتكاك بالجانب غير الحاد من نظام العدالة الجنائية.
- الطريقة التي تشجِّع بها بعض جوانب الإنترنت الأطفال على وضع معلومات في الميدان العام عن أنفسهم، أو نشر صور أو شرائط فيديو أو نصوص قد تعرض سلامتهم الشخصية للخطر أو تهدِّد عدداً من الخيارات المهنية التي ستتاح لهم في المستقبل.
- قدرة الإنترنت على تعريض الأطفال وصغار السن لتسلُّط الأقران وإتاحة أو تعزيز بيئة تشجِّع الأطفال على التسلط على الآخرين.

التجارة

- الطرق التي مكَّنت بها الإنترنت الأطفال من النفاذ إلى سلع وخدمات غير ملائمة لسنهم أو للحصول عليها وهي نمطياً سلع وخدمات لا يستطيعون شراءها بأنفسهم من المتاجر.
- قدرة الإنترنت على تعريض الأطفال وصغار السن للرسائل الاقتحامية وسرقة الهوية والغش والتهديدات المماثلة ذات الطابع الاقتصادي أو متجذرة في عدم كفاية حماية البيانات أو عدم كفاية قوانين الخصوصية.

الاستعمال المفرط

- الطريقة التي يبدو أن الإنترنت شجَّعت بها، في حالة بعض الأطفال وصغار السن، على أشكال من السلوك المحموم أو الاستعمال المفرط الذي قد يؤدي إلى آثار مدمرة على صحة الأطفال وصغار السن أو على مهاراتهم الاجتماعية أو على الاثنين معاً. وتظهر الألعاب والمباريات على الإنترنت في كثير من الأحيان في هذا النوع من السلوك على الخط ويشار إليها في بعض البلدان بأنها شكل من أشكال الإدمان.

على صعيد المجتمع

- الطريقة التي فتحت بها الإنترنت ثغرة رقمية جديدة على صعيد الأطفال وصغار السن بين الذين يملكون نفاذاً سهلاً ومريحاً إلى الإنترنت في المنزل والمدرسة وفي أي مكان آخر، من ناحية، وهؤلاء الذين لا يملكون هذا النفاذ، من ناحية أخرى؛ وبين المستعملين الذين يتسمون بالكفاءة والثقة والذين لا يتسمون بهما. وتهدِّد هذه الفجوة بتكريس أو توسيع الأنماط القائمة من المزايا والعيوب وربما تخلق فجوات جديدة.
- إمكانية الإنترنت على مضاعفة، بل وتعظيم، أوجه الضعف القائمة لدي بعض الأطفال وصغار السن بالتحديد وإضافة المزيد إلى المساوئ التي قد يواجهونها في العالم خارج الخط.

23 انظر التذييل 1 للاطلاع على مناقشة تفصيلية إضافية لهذا الجانب

5. التعامل مع المخاطر

قائمة مرجعية وطنية

	#	قائمة مرجعية وطنية
الإطار القانوني الشامل	.1	سيكون من الضروري عموماً أن توجد مجموعة من القوانين التي توضِّح أن أي جريمة وكل جريمة ترتكَب ضد أي طفل في العالم الحقيقي يمكن، مع إدخال ما يلزم من تغييرات، أن ترتَكب على الإنترنت أو أي شبكة إلكترونية أخرى. وقد يكون من الضروري أيضاً وضع قوانين جديدة أو تكييف القوانين الموجودة لتجريم بعض أنواع السلوك التي لا يمكن أن تحدث إلا في الإنترنت، مثل إغراء الأطفال عن بُعد بأداء أو مشاهدة أفعال جنسية، أو "تجهيز" الأطفال لمقابلتهم في العالم الحقيقي لأغراض جنسية. ولدعم هذه الأغراض سيكون من الضروري عموماً أن يوجد إطار قانوني يجرِّم سوء استعمال الحواسيب لأغراض إجرامية، وتجريم القرصنة أو غيرها من الاستعمالات الخبيثة الأخرى للنظام الحاسوبي أو استعماله بدون موافقة أصحابه، والتأكيد على أن الإنترنت مكان يمكن أن ترتكب فيه الجرائم.

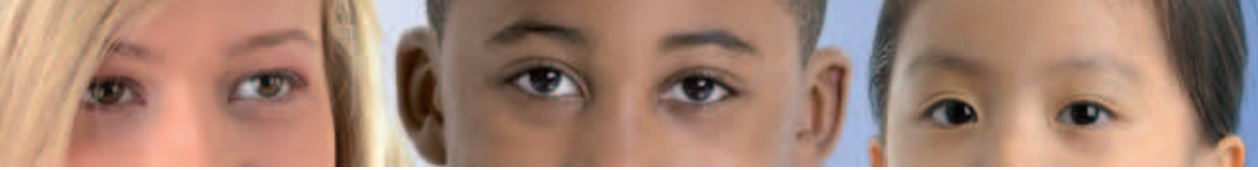

	#	قائمة مرجعية وطنية
الحاجة إلى نقطة تركيز وطنية بشأن حماية الأطفال على الخط	.2	اكتشفت عدة حكومات وطنية أنه من المفيد تجميع كل الجهات الرئيسية من أصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة للتركيز على صياغة وتنفيذ مبادرة وطنية تتمحوَّر حول تحويل الإنترنت إلى مكان آمن للأطفال وصغار السن، وإثارة الوعي بالقضايا المشمولة وطريقة التعامل معها بطريقة عملية. وسيكون من المهم في إطار هذه الاستراتيجية أن يسود الإدراك بأن الإنترنت يمكن النفاذ إليها الآن عن طريق عدة أنواع مختلفة من الأجهزة. والحواسيب هي طريقة واحدة من طرق كثيرة للدخول على الخط. فالهواتف المحمولة وصناديق الألعاب والمساعدات الرقمية الشخصية (PDA) تتزايد أهميتها هي الأخرى. ويتعيَّن إشراك مقدمي النفاذ اللاسلكي والثابت على السواء. وبالإضافة إلى ذلك يمكن في كثير من البلدان أن تكون شبكة المكتبات العامة ومراكز الاتصالات ومقاهي الإنترنت مصادر هامة للنفاذ إلى الإنترنت وخاصة أمام الأطفال وصغار السن. وقد تبيَّن لبعض البلدان أنه من المفيد إنشاء نموذج ذاتي التنظيم أو مشترك التنظيم فيما يتعلق بصياغة السياسة في هذا المجال ومن خلال هذه النماذج نشرت مثلاً مدونات الممارسات الجيدة لإرشاد صناعة الإنترنت من ناحية التدابير التي قد تكون أكثر فعالية على صعيد زيادة سلامة الأطفال وصغار السن على الخط. وقد كان ذلك فعّالاً أيضاً على الصعيد الإقليمي، وذلك مثلاً في الاتحاد الأوروبي حيث تم نشر مدونات تشمل الاتحاد كله، وهي مدونات تنطبق على كلا مواقع التشابك الاجتماعي وشبكات الهواتف المتنقلة فيما يتعلق بتوفير المحتوى والخدمات للأطفال وصغار السن عن طريق هذه الشبكات. ويمكن أن يكون التنظيم الذاتي والمشترك طريقة فعالة للمساعدة في تأمين مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين واستدامة مشاركتهم ويمكن أيضاً أن يكون فعالاً جداً من ناحية تعزيز سرعة صياغة الاستجابات الملائمة للتغيُّرات التكنولوجية وتطبيقها. وستؤدي المدارس، والنظام التعليمي عموماً، دوراً هاماً جداً في إقامة هذه الاستراتيجية الوطنية، ولكن يتعيَّن أيضاً أن تكون الاستراتيجية أوسع نطاقاً من ذلك. وينبغي أيضاً النظر في تعبئة المساعدة من الوسائط الجماهيرية لتعزيز رسائل وحملات التوعية.

	#	قائمة مرجعية وطنية
الحاجة إلى تطوير موارد محلية تعبِّر عن القوانين الوطنية والمعايير الثقافية المحلية	.3	ينتج الكثير من شركات الإنترنت الكبيرة مواقع في شبكة الويب تتضمَّن قدراً كبيراً من المعلومات عن القضايا المتعلقة بالأطفال وصغار السن على الخط. ولكن هذه المادة لا تتوفَّر في أكثر الأحيان إلا باللغة الإنكليزية أو بمجموعة محدودة من اللغات. ولهذا كان من المهم جداً إنتاج هذه المواد محلياً بطريقة تراعي القوانين المحلية والمعايير الثقافية المحلية أيضاً. وسيكون ذلك عنصراً جوهرياً في أي حملة لسلامة الإنترنت أو أي مواد تدريبية توضع لهذا الغرض.
الحاجة إلى أنشطة التثقيف والتوعية العامة	.4	يقع على الآباء والأوصياء والمهنيين، مثل المدرسين، واجب القيام بدور حاسم للمساعدة على إبقاء الأطفال وصغار السن أكثر أمناً على الخط. وينبغي وضع برامج تثقيف وتوعية تساعد في بناء الوعي بالقضايا وتوفِّر أيضاً استراتيجيات للتعامل معها. ومن المهم عند وضع المواد التثقيفية ألا يغيب عن البال أن كثيراً من الناس أصحاب الخبرة الجديدة بالتكنولوجيا لن يشعروا بالراحة عند استعمالها. ولهذا السبب سيكون من المهم كفالة إتاحة مواد السلامة سواء في شكل مكتوب أو باستخدام وسيط آخر يكون الوافدون الجُدد أكثر دراية به، مثل الفيديو. وسيكون من المهم في إطار أي حملة تثقيف وتوعية اعتناق لهجة مقبولة. إذ ينبغي تجنُّب الرسائل القائمة على التخويف ووضع التشديد الواجب على السمات الإيجابية والممتعة الكثيرة في التكنولوجيا الجديدة. وتنطوي الإنترنت على إمكانات هائلة كوسيلة لتمكين الأطفال وصغار السن من اكتشاف عوالم جديدة. ويتمثَّل أحد الأهداف الرئيسية لبرامج التثقيف والتوعية في تعليم أشكال إيجابية ومسؤولة من السلوك على الخط.

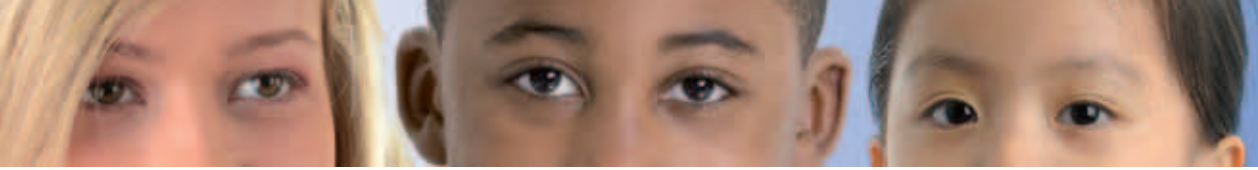

	#	قائمة مرجعية وطنية
ضرورة وجود آليات للتبليغ عن سلوك الذئاب البشرية على الخط، بما في ذلك التسلُّط	.5	ينبغي العمل في كلا الإنترنت والوسائط الأخرى على الإعلان والترويج بصورة واسعة عن آليات التبليغ عن سوء استعمال أي خدمة على الخط أو للتبليغ عن السلوك الكريه أو غير القانوني على الخط، وذلك مثلاً عن طريق خط ساخن وطني. وينبغي عرض الوصلات لآليات التبليغ عن الاعتداءات عرضاً بارزاً على الأجزاء ذات الصلة من أي موقع من مواقع شبكة الويب التي تسمح بإظهار المحتوى الناشئ عن المستعمل. وينبغي أن يكون من الممكن أيضاً للأشخاص الذين يشعرون بأنهم مهددون بأي طريقة، أو للأشخاص الذين شاهدوا أي نشاط يدعو إلى القلق على الإنترنت، التمكُّن من التبليغ عنه بأسرع ما يمكن إلى وكالات إنفاذ القانون التي تحتاج إلى أن تكون مدرَّبة ومستعدة للاستجابة. وهناك قوة العمل العالمية الافتراضية، وهي هيئة لإنفاذ القوانين توفِّر آلية مفتوحة دائماً (24 ساعة/7 أيام في الأسبوع) لاستقبال التقارير عن السلوك أو المحتوى غير القانوني من الأشخاص في الولايات المتحدة وكندا واستراليا وإيطاليا، ومن المتوقع أن تنضم إليها بلدان أخرى قريباً. انظر www.virtualglobaltaskforce.com.
مساعدة الأطفال لبقائهم أكثر أمناً عن طريق استعمال الأدوات التقنية	.6	هناك عدد من برامج البرمجيات المتوفِّرة التي يمكن أن تساعد في فرز المواد غير المرغوبة أو منع الاتصالات غير المطلوبة. ويمكن أن تكون بعض هذه البرامج الخاصة بسلامة الأطفال والتنقية (الفلترة) مجانية في جوهرها لأنها تشكِّل جزءاً من نظام التشغيل الحاسوبي أو يتم تقديمها في إطار مجموعة من التدابير التي يوفرها مقدمو خدمات الإنترنت أو خدمات البريد الإلكتروني. ويوفِّر صانعو بعض صناديق الألعاب أيضاً أدوات مشابهة إذا كان الجهاز يعمل عن طريق الإنترنت. وهذه البرامج لا تخلو من الثغرات ولكن يمكن أن تتيح مستوى مقبولاً من الدعم، وخاصة في الأُسر التي تضم أطفالاً صغاراً. وينبغي استعمال هذه الأدوات التقنية في إطار مجموعة أوسع من الأدوات. ومشاركة الآباء و/أو الأوصياء أمر حاسم. فالأطفال يريدون مع تقدمهم قليلاً في السن مزيداً من الخصوصية وسيشعرون أيضاً برغبة قوية في بدء خطوات الاستكشاف بأنفسهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الحالات التي توجد فيها علاقة فوترة بين البائع والعميل، يمكن أن تؤدي عمليات التحقق من السن دوراً قيماً جداً في مساعدة بائعي السلع والخدمات المقيَّدة بالسن أو ناشري المواد الموجَّهة فقط لجمهور من سن معيَّن أو فوق هذا السن، على الاتصال بهذا الجمهور المحدَّد. وفي حالة عدم وجود علاقة فوترة فإن استعمال تكنولوجيا التحقق من السن قد تثير مشكلة أو قد يكون من المستحيل تطبيقها في كثير من البلدان بسبب الافتقار إلى موارد البيانات الموثوقة.

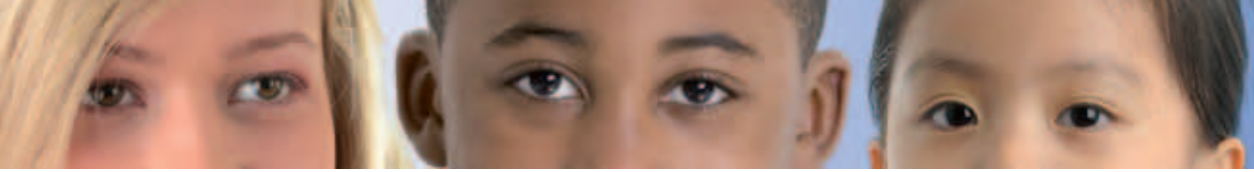

6.

أصحاب المصلحة

عند وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سلامة الأطفال وصغار السن على الخط يتعيَّن على الحكومات ومؤسسات صُنع السياسات الوطنية تعيين وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الأطفال وصغار السن

أثبت الأطفال وصغار السن في كل أنحاء العالم أنهم يستطيعون التكيُّف مع التكنولوجيات الجديدة بسهولة كبيرة واستعمالها. وتتزايد أهمية الإنترنت في المدارس باعتبارها ساحة يقوم فيها الأطفال وصغار السن بالعمل واللعب والاتصال.

ولا يشعر معظم الأطفال وصغار السن بالخوف من الإنترنت ولا يشعرون بأي مشكلة عند استعمال مختلف الأجهزة التي يمكنها الآن توفير النفاذ إلى الإنترنت. ومعرفة الأطفال وصغار السن بطريقة عمل الحواسيب والإنترنت تزيد في كثير من الأحيان عن معرفة الآباء أو المعلمين.

ولكن المعرفة شيء والحكمة شيء آخر. إذ يفتقر الأطفال وصغار السن إلى خبرة العالم الواسع وهو ما يجعلهم في مركز ضعف إزاء مجموعة من المخاطر. ومن حقهم توقع المساعدة والحماية. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن الخبرة بالإنترنت أو التكنولوجيات الجديدة لن تكون بنفس القدر بين جميع الأطفال وصغار السن. وبعض الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الناشئة عن الإعاقة الجسدية أو غيرها من أشكال الإعاقة قد يكونون أكثر ضعفاً بصورة خاصة على الخط ولهذا سيتطلبون دعماً إضافياً.

وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية باستمرار أن هناك اختلافاً كبيراً بين أفكار الكبار عما يفعله الأطفال وصغار السن على الخط وبين ما يفعلونه فعلاً.

ولهذا السبب، إن لم يكن لسبب آخر، سيكون من المهم في أي ترتيبات تُتخذ على الصعيد الوطني لصياغة سياسة في هذا المجال، أي يتم كفالة وجود آليات ملائمة لتمكين جميع الأطفال وصغار السن من التعبير عن أنفسهم وإيلاء الاعتبار لتجاربهم الملموسة في استعمال التكنولوجيا.

الآباء والأوصياء والمربون

من أسباب قيام كثير من الآباء بشراء حواسيب تتيح النفاذ إلى الإنترنت لاستعمالها في البيت أنها تساعد في تعليم الأطفال وتساعد على أداء الواجبات المدرسية. ولذلك تقع على المدارس مسؤولية خاصة في تعليم الأطفال طريقة البقاء في وضع أكثر أمناً على الخط سواء أكانوا يستعملون الإنترنت في المدرسة أم البيت أم في أي مكان آخر. ولكي يستطيع المدرسون القيام بذلك فإنهم يحتاجون بدورهم إلى تدريب مهني يتصل بأفضل موارد التدريس وأحدثها.

وسيظل الآباء والأوصياء في كل الحالات تقريباً يمثلون البداية والنهاية وأفضل خطوط الدفاع والدعم لأطفالهم. ومع ذلك فعندما يتعلق الأمر بالإنترنت فإنهم قد يشعرون بالحيرة إلى حد ما. وهنا أيضاً تستطيع المدارس أن تكون قناة هامة للاتصال بالآباء والأوصياء وتوعيتهم بالمخاطر وبالإمكانات الإيجابية الكثيرة التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك ينبغي ألا تكون المدارس هي الطريق الوحيد المستعمَل للوصول إلى الآباء والأوصياء. فمن المهم استعمال قنوات مختلفة كثيرة لتعظيم إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الآباء والأوصياء. ويمكن للمكتبات العامة والمراكز الصحية، بل ومجمعات التسوق وغيرها من مراكز التجزئة الكبرى، أن تتيح أماكن يسهل الوصول إليها من أجل عرض معلومات السلامة.

الصناعة

من الواضح أن الشركات التي تقوم بتطوير أو تقديم منتجات وخدمات التكنولوجيا الجديدة ستحتل مكاناً بارزاً في مساعدة أصحاب المصلحة الآخرين على فهم طريقة عمل هذه المنتجات والخدمات واستعمالها استعمالاً آمناً وملائماً. ولهذا السبب سيكون من المهم الاتصال بجهات الأعمال لتشجيعها على تقاسم معرفتها وخبراتها.

وتضطلع الصناعة أيضاً بمسؤولية كبرى في المساعدة على تعزيز الوعي بجدول أعمال السلامة على الخط، وخاصة للأطفال وصغار السن وآبائهم أو أوصيائهم، بل للمجتمع الواسع أيضاً. ومن خلال المشاركة بهذه الطريقة ستعرف الصناعة المزيد عن اهتمامات أصحاب المصلحة المختلفين وسوف تساعدها هذه المعرفة لتعيين المخاطر في أي منتجات أو خدمات جديدة تقوم بتطويرها، وتمكِّنها من تصحيح المخاطر الموجودة في المنتجات أو الخدمات القائمة.

وفي بعض البلدان تكون الإنترنت محكومة بإطار تنظيم ذاتي أو مشترك. ويمكن أن يعطي ذلك لصناعة الإنترنت صوتاً في تطوير السياسة العامة ويمكن أن يساعد في كفالة قيام السياسة على أُسس تقنية جيدة. ويمكن أن يعني ذلك أيضاً القيام، مع حدوث التغيُّرات في التكنولوجيا، بتطبيق التعديلات في الممارسة بسرعة كبيرة بدون الحاجة إلى انتظار العمليات الطويلة التي تنطوي عليها أحياناً عملية صياغة وسن قوانين جديدة. ومع الترحيب بمشاركة الصناعة في المساعدة على تعزيز الفهم الأفضل لقضايا السلامة على الخط، سيكون أيضاً من المهم أن تحصل الحكومات الوطنية وغيرها من عناصر مجتمع صنع السياسات على المشورة من مصادرها المستقلة الخاصة.

مجتمع الباحثين والمنظمات غير الحكومية

في داخل المجتمعات والأجزاء الأخرى من مجتمع الباحثين سيوجد على الأرجح مجموعة من الأكاديميين والعلماء من أصحاب الاهتمام المهني والمعرفة التفصيلية بالجوانب الاجتماعية والتقنية للإنترنت وأثرها. ويمكن أن يكون هؤلاء مصدراً قيِّماً من ناحية مساعدة الحكومات الوطنية وصانعي السياسيات الوطنيين في صياغة الاستراتيجيات التي تستند إلى حقائق ملموسة وأدلة قوية. ويستطيعون أيضاً العمل باعتبارهم الجانب الفكري المقابل لشركات التكنولوجيا العالية التي تتسم مصالحهم أحياناً بأنها قصيرة الأجل بطابعها وذات سمة تجارية غالبة.

وبالمثل، سيوجد داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان مجموعة من الخبرات والمعلومات التي يمكن أن تكون مصدراً قيِّماً في الاتصال بالأطفال وصغار السن والآباء والأوصياء والمربين وتقديم الخدمات لهم للمساعدة في تعزيز جدول أعمال السلامة على الخط.

سلطات إنفاذ القانون

من الأمور المحزنة أن التكنولوجيا رغم روعتها جذبت أيضاً اهتمام العناصر الإجرامية والمعادية للمجتمع. وقد أدَّت الإنترنت إلى زيادة كبيرة في توزيع مواد الاعتداء على الأطفال. والذئاب الجنسية تستعمل الإنترنت لإقامة الاتصال الأوَّلي بالأطفال وصغار السن وإغرائهم للدخول في أشكال ضارة جداً من الاتصالات سواء على الخط أو خارج الخط. والتسلُّط والأشكال الأخرى من المضايقات يمكن أن تلحق ضرراً كبيراً بحياة الأطفال وصغار السن وقد مهَّدت الإنترنت سبيلاً جديداً لحدوث ذلك.

ولهذه الأسباب سيكون من الجوهري أن يشترك مجتمع إنفاذ القوانين مشاركة كاملة في أي استراتيجية شاملة للمساعدة على تحويل الإنترنت إلى مكان آمن للأطفال وصغار السن. ويحتاج موظفو إنفاذ القوانين تدريباً ملائماً لإجراء التحقيقات في الجرائم المتصلة بالإنترنت ضد الأطفال وصغار السن. ويحتاجون إلى الحصول على المستوى الصحيح من المعارف التقنية والنفاذ إلى مرافق الطب الشرعي لتمكينهم من استخراج وتفسير البيانات المتجمِّعة من الحواسيب أو من الإنترنت.

ومن المهم جداً بالإضافة إلى ذلك أن تقيم وكالات إنفاذ القوانين آليات واضحة لتمكين الأطفال وصغار السن، أو أي فرد من الجمهور، من التبليغ عن أي حوادث أو انشغالات قد تساورهم بشأن سلامة الأطفال أو صغار السن على الخط. وقد أنشأت بلدان كثيرة خطوطاً ساخنة، على سبيل المثال، لتسهيل التبليغ عن مواد الاعتداء على الأطفال، وتوجد آليات مخصَّصة مشابهة لتسهيل التبليغ عن الأنواع الأخرى من المشاكل، مثل التسلُّط والأنواع الأخرى من السلوك التهديدي.

ووكالات إنفاذ القوانين هي المصدر الأول لمواد الاعتداء على الأطفال التي يتم مصادرتها داخل الحدود الوطنية. وينبغي إقامة عملية لفحص هذه المواد من أجل تحديد ما إذا كان من الممكن تعيين الضحايا المحليين. وإذا لم يكن ذلك ممكناً فينبغي نقل المادة إلى الإنتربول لإدراجها في قاعدة بيانات الاستغلال الجنسي للأطفال (ICSE).

الخدمات الاجتماعية

سيكون من المرجَّح، في حالة تعرُّض الأطفال أو صغار السن للضرر أو الاعتداء على الخط، وذلك مثلاً بنشر صورة غير ملائمة أو غير قانونية، أنهم سيحتاجون إلى نوع متخصص وطويل الأجل من الدعم أو المشورة. والمهنيون العاملون داخل الخدمات الاجتماعية يحتاجون إلى تدريب ملائم ليتمكنوا من تقديم هذا النوع من الدعم.

7.

الخلاصة

أصبحت الإنترنت الآن رابطة اتصال لا غنى عنها لمجموعة من التكنولوجيات الرقمية التي تحوِّل شكل الاقتصاد وتفتح مجموعة من الاحتمالات لتحسين حياة الناس وإثراء المجتمعات بمجموعة متنوعة من الطرائق.

ومن المهم للغاية على صعيد الاقتصاد الكلي أن يتم نشر المزايا الاقتصادية التي تولدها الإنترنت نشراً مستوياً في أنحاء العالم. وقد عالجت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات احتمالات اتساع الفجوة الرقمية بين العالم النامي والاقتصادات الآخذة في التصنيع، مع تكريس أو توسيع حالات الضعف أو عدم التوازن القائمة. ولا تزال هذه القضايا سمة كبيرة في مناقشات السياسة العامة في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات[24]، ومنتدى إدارة الإنترنت[25] وفي كثير من المنتديات الدولية ذات الصلة.

وعلى الصعيد الفردي أصبحت الإنترنت تكنولوجيا ذات إمكانات هائلة في الإثراء والتمكين. وقد أصبح الأطفال وصغار السن بالتحديد أكبر المستفيدين من الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية المتصلة بها. وهذه التكنولوجيات تغيِّر شكل الطريقة التي نتصل بها جميعاً فيما بيننا كما أنها فتحت الباب أمام طرق جديدة كثيرة لممارسات الألعاب والتمتع بالموسيقى والدخول في مجموعة واسعة من الأنشطة الثقافية وإلغاء كثير من عوائق الزمان والمكان. وقد ظل الأطفال وصغار السن في كثير من الحالات في طليعة معتنقي

[24] http://www.itu.int/wsis/implementation/2009/forum/geneva/index.html

[25] www.intgovforum.org

الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت والتكيفين معها.

ومع ذلك فليس ثمة مجال لإنكار أن الإنترنت قد جرَّت في أذيالها مجموعة من التحديات لسلامة الأطفال وصغار السن، وهي تحديات يتعيَّن معالجتها، سواء لأنها هامة بحد ذاتها، أو لأنه من المهم أيضاً أن يعرف كل الأشخاص المعنيين أن الإنترنت لا بد أن تكون وسيطاً نستطيع أن نثق به. ومن الجوهري بالمثل أن نعمل مجتمعين لكي لا نسمح بأن يتحوَّل الانشغال الواضح بحماية الأطفال وصغار السن على الخط إلى منصة لتبرير هجمات لا صلة لها بالمرة على حرية الكلام أو حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات.

ومن المهم للغاية أن نشعر الجيل القادم بالثقة إزاء استعمال الإنترنت لكي يستطيعون بدورهم مواصلة الاستفادة من تطورها. ولهذا يتعيَّن بصورة حيوية إقامة التوازن عند مناقشة سلامة الأطفال وصغار السن على الخط.

ومن الجوهري إجراء مناقشة مفتوحة للمخاطر التي يواجهها الأطفال وصغار السن على الخط، لكي يمكننا أن نعلمهم كيفية تجنُّب الأخطار بالمرة أو تعليمهم كيفية التعامل معها إذا ظهرت رغم ذلك، ومع ذلك لا يجب أن نقوم بذلك بطريقة تتسم بالمبالغة في تقدير الأخطار أو تثير الخوف بدون داعٍ. ومن المرجح أن أي نهج يتناول فقط الجوانب السلبية للتكنولوجيا أو يركِّز عليها وحدها لن يكون مقبولاً بصورة جدية لدى الأطفال وصغار السن لأن الملايين منهم يستعملونها بالفعل كل يوم، ولذلك يعرفون الكثير عن طبيعتها وعما يمكن أن تنطوي عليه. وفي هذا الصدد قد يجد الآباء وأعضاء الأجيال الأكبر سناً أنفسهم في كثير من الأحيان في موقف ضعف. ففي هذا المجال نجد أن صغار السن في كثير من الأحيان يعرفون عن التكنولوجيا وإمكاناتها أكثر مما يعرفه الآباء والمدرسون. ولكن المعرفة شيء والحكمة شيء آخر.

ويقع على الحكومات الوطنية التزام توفير حماية القُصر القانونيين في العالمين "الحقيقي" و"الافتراضي". وعلى صعيد مهم جداً، ونظراً لأن التكنولوجيات الجديدة قد أصبحت متكاملة تماماً في حياة كثير من الأطفال وصغار السن بعدد من الطرق الهامة، لم يعد من المعقول محاولة إقامة تمييز صارم بين ما يحدث في "العالم الحقيقي" وما يحدث على الخط، إذ إنهما يتشابكان ويترابطان بصورة متزايدة.

وتقع مسؤولية كبرى على الحكومات الوطنية ومجتمع صُنع السياسات الوطنية لإقامة إطار يمكن في داخله صياغة استجابة وطنية ومتعددة الجنسيات ثم العمل بعد ذلك على استدامتها مع مرور الوقت. وعند القيام بذلك ستؤدي صناعة الإنترنت نفسها وجميع أصحاب المصلحة المعنيين أدواراً هامة، على الأقل لأن سرعة تغيُّر التكنولوجيا تعني أن كثيراً من الأساليب التقليدية لسن القوانين أو صنع السياسات لم تعد مناسبة لهذا الغرض. وكما اتضح من هذا التقرير فإن التكنولوجيات الجديدة تفرض أيضاً مطالب جديدة على صانعي القوانين.

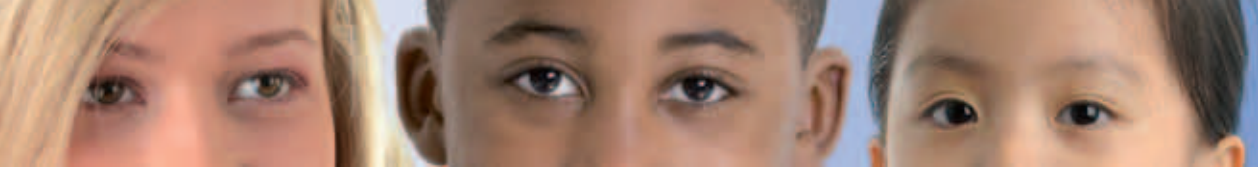

التذييل 1

جرائم الاتصال المرتكبة ضد الأطفال وصغار السن

يمكن أن يتعرَّض الأطفال وصغار السن لمجموعة من الاتصالات غير المرغوبة أو غير الملائمة على الإنترنت بما يؤدي إلى عواقب وخيمة لهم. وقد تكون بعض هذه الاتصالات جنسية بطابعها.

وقد قامت مؤسسة الأطفال على الخط في الاتحاد الأوروبي بدراسات في أوروبا في عام 2008 أوضحت بعض النتائج المزعجة (أرقام متوسطة): تعرَّض 15-20% للتسلط أو المضايقات أو المطاردات على الخط؛ وتلقى 25 في المائة تعليقات جنسية غير مطلوبة؛ وقابل 9% أشخاصاً في الحياة الفعلية دون سابق معرفة إلا على الخط. ورغم أن هذه المعدلات تتباين بين البلدان والمناطق، فإن الأرقام تثبت أن الأخطار حقيقية.[26] وتبيَّن من دراسة أمريكية للإنترنت[27] أن 32% من المراهقين على الخط تعرضوا للاتصال من جانب غرباء تماماً، ومن هؤلاء قال 23 في المائة إنهم شعروا بالخوف وعدم الراحة أثناء الاتصال؛ وتلقى 4 في المائة من هؤلاء الأطفال تحريضات جنسية عدوانية.

وتستخدم الذئاب الجنسية الإنترنت للاتصال بالأطفال وصغار السن لأغراض جنسية، وتستعمل في كثير من الأحيان أسلوباً يعرف باسم "التجهيز" حيث يكتسبون ثقة الطفل من خلال مشاركته أو مشاركتها في مجالات الاهتمام. ويقدمون في كثير من الأحيان موضوعات جنسية وصوراً ولغة فاضحة لإزالة الحساسية وزيادة الوعي الجنسي وكسر إرادة الضحايا الصغار. وتستعمل الهدايا والأموال بل وتذاكر السفر في كثير من الأحيان لإغراء وجذب الطفل أو صغير السن إلى مكان يستطيع فيه الذئب البشري استغلاله أو استغلالها جنسياً. بل ويمكن أحياناً تصوير هذه اللقاءات فوتوغرافياً أو فيديوياً. ويفتقر الأطفال وصغار السن في كثير من الحالات إلى النُضج العاطفي واحترام الذات وهو ما يجعلهم عرضة للتلاعب والتخويف. ويتردد الأطفال وصغار السن أيضاً في إبلاغ الكبار بهذه اللقاءات خوفاً من الإحراج أو من حرمانهم من النفاذ إلى الإنترنت. وفي بعض الحالات تهددهم هذه الذئاب البشرية وتطلب منهم إبقاء العلاقة سراً.

وتتبادل الذئاب الجنسية المعلومات فيما بينهم عن طريق منتديات الإنترنت وغرف الدردشة. وفي كثير من الأحيان تتظاهر هذه الذئاب البشرية عند الاتصال

[26] EU Kids Online Report, Comparing Children's Online Opportunities and Risks Across Europe, pages 29-30, June 2008.

[27] Pew Internet and American Life Project 2007

بالأطفال وصغار السن بأنهم أقرب سناً للأطفال وصغار السن عما هم عليه في الواقع، وبأنهم يبحثون عن الصداقة. وبعد اكتساب ثقة الطفل يستفيدون من نقاط الضعف لديه أو لديها – مثل الوحدة أو حالة الحزن بسبب خسارة شخصية – من أجل إقامة التبعية الشعورية لشخص الذئب البشري. وهناك العديد من تقارير وسائط الإعلام عن حالات وافق فيها الطفل أو الشخص صغير السن على أن يقابل وجهاً لوجه شخصاً تحدثوا معه على الخط، وكانوا يظنون أنه قريب من سنهم ولكنهم يكتشفون أن هذا الشخص رجل أكبر سناً يريد إقامة علاقة جنسية معهم. ولسوء الحظ أدت بعض هذه الحالات إلى ترويع وإيذاء الأطفال جنسياً؛ وفي بعض حالات كانت النتائج أكثر سوءاً.

وهناك اتجاه يسبب الانزعاج بصفة خاصة وهو قيام الذئاب البشرية بإذاعة التصرفات الجنسية مع الأطفال أو صغار السن عن طريق أجهزة تصوير فيديوي في الوقت الحقيقي لجمهور من الذئاب الأخرى – وذلك في كثير من الأحيان للحصول على استحسانهم. وفي هذه الحالات لا تقتصر معاناة الطفل أو الشخص صغير السن على الصدمة النفسية الدائمة والضارة (والجسدية أحياناً) نتيجة الفعل القبيح ولكنه يتعرَّض للترويع مراراً كلما نُشرت الصور على الإنترنت حيث تصبح هدفاً يلتقطه الذئاب الأخرى. ويتم الترحيب بهذه الصور الجديدة واستعمالها والاتجار فيها وبيعها أحياناً على الإنترنت إلى ذئاب أخرى يحتاجون مواد جديدة لإشباع خيالاتهم الجنسية. ومما يدعو إلى الحزن أن الضحايا لا يتمكنون في كثير من الأحيان من طي هذه الصفحة والاستمرار في حياتهم لمدة طويلة بعد وقوع هذه الأحداث البشعة لأنهم يعيشون دائماً في خوف من تعرُّف الآخرين على صورهم. والأحقر من ذلك أن تقوم هذه الذئاب باستعمال هذه الصور لأغراض "ابتزاز" الطفل أو الشخص صغير السن للاستمرار في الصمت وعدم الاعتراض على الاعتداءات المستمرة.

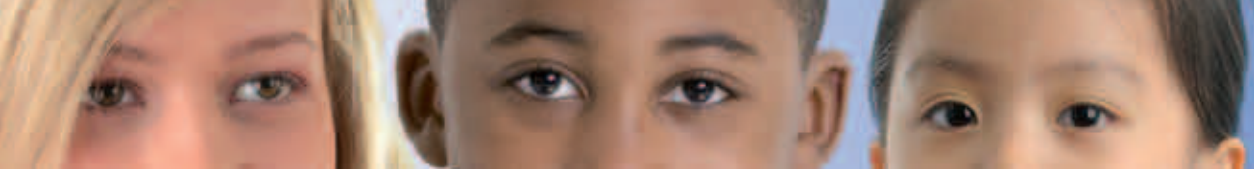

التذييل 2

"إباحية الأطفال: التشريع النموذجي والتقرير الدولي"

قام المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغَلين، بدعم من الإنتربول وشركة مايكروسوفت، باستعراض التشريعات المتصلة بإباحية الأطفال في المواد الإباحية في 187 بلداً عضواً في الإنتربول وأصدر توصيات بشأن المفاهيم الأساسية التي ستشكِّل، عند تطبيقها في التشريعات الوطنية، استراتيجية تشريعية شاملة لمكافحة إباحية الأطفال.

وللأسف فإن التقرير يخلص[28] إلى أن بلداناً قليلة في العالم هي التي يوجد فيها تشريع يكفي لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية بقدر من المستوى.

ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل، الذي صدر الآن في طبعته الخامسة، في الموقع www.icmec.org باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والتركية والتايلندية والروسية والعربية والفرنسية والكورية.[29]

وفيما يلي قائمة بالبلدان الأعضاء في الإنتربول ومركز تشريعاتها المتصلة بمواد الأطفال الإباحية.

---

[28] خلص التقرير إلى ما يلي:

- 29 بلداً فقط يوجد لديها تشريعات تكفي لمكافحة جرائم إباحية الأطفال (تفي 5 بلدان أعضاء في الإنتربول بجميع المعايير المعروضة أعلاه ويفي 24 بلداً عضواً في الإنتربول بجميع المعايير باستثناء المعيار الأخير، الذي يتصل بتقارير مقدمي خدمات الإنترنت)؛
- لا يوجد في 93 بلداً عضواً في الإنتربول أي تشريعات على الإطلاق تتناول بصورة محدَّدة إباحية الأطفال ؛

ومن بين البلدان الأعضاء في الإنتربول الباقية التي يوجد فيها تشريعات تتناول بصورة محدَّدة إباحية الأطفال:

- لا يعرِّف 54 بلداً إباحية الأطفال في التشريعات الوطنية؛
- لا ينص 24 بلداً صراحة على الجرائم التي ترتكب بتسهيل حاسوبي؛
- لا يجرِّم 36 بلداً حيازة مواد الأطفال الإباحية؛ بغض النظر عن قصد التوزيع.

[29] www.icmec.org

التقرير العالمي

(أُعيد طبعه بتصريح من المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغَلين)

✗ = لا ✓ = نعم

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال[30]	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر[31]	الحيازة البسيطة[32]	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت[33]
أفغانستان	✗	✗	✗	✗	✗
ألبانيا	✗	✗	✗	✗	✗
الجزائر	✗	✗	✗	✗	✗
أندورا	✓	✗	✗	✓	✗
أنغولا	✗	✗	✗	✗	✗

[30] بحثنا في إطار هذا التقرير عن قوانين محددة تحرم و/أو تعاقب جرائم إباحية الأطفال. فمجرد تشريع العمالة الذي يحظر بكل بساطة "أسوأ أنواع عمالة الأطفال"، من بينها إباحية الأطفال، لا يعتبر "تشريعاً محدداً لإباحية الأطفال". وبالإضافة إلى ذلك، لا تعتبر البلدان التي يوجد فيها حظر عام على الإباحية، بصرف النظر عما إذا كان الأفراد الموصوفون هم من الكبار أو الصغار، لديها "تشريع محدد لإباحية الأطفال"، إلا إذا وُجدت أحكام صادرة بشأن الجرائم المرتكبة ضد طفل ضحية

[31] من أجل اعتبار الجرم جرماً يسهله الكمبيوتر، بحثنا عن ذكر محدد لكمبيوتر أو جهاز كمبيوتر، أو الإنترنت، أو عبارات مماثلة (حتى لو ذكرت عبارة "صورة كمبيوتر" أو ما يشابهها في تعريف "إباحية الأطفال"). وفي حالات استعمال عبارات أخرى في التشريع الوطني، تم تزويد حاشية تفسيرية.

[32] في إطار هذا التقرير، تشير "الحيازة البسيطة" إلى الاقتناء بصرف النظر عن نية التوزيع.

[33] في حين أن بعض البلدان قد تكون لديها قوانين عامة للتبليغ (مثل أي شخص على معرفة بأي جريمة يجب أن يبلغ عن الجريمة للسلطات الملائمة)، إلا أن تلك البلدان فقط التي تشترط بالتحديد على الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت التبليغ عن حالة مشبوهة من إباحية الأطفال لمؤسسة ضبط النظام (أو مؤسسة أخرى مفوضة بذلك) مشمولة على أن لديها قوانين للتبليغ من الشركات المقدمة لخدمات الكمبيوتر. وتجدر الملاحظة أن هناك أيضاً أحكاماً في بعض القوانين الوطنية (في معظمها في الاتحاد الأوروبي) تحد من مسؤولية الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت طالما أن الشركة المقدمة لخدمات الكمبيوتر تزيل المواد غير المشروعة حالما تعلم بوجودها؛ إلا أن هذا التشريع غير مشمول في هذا الجزء.

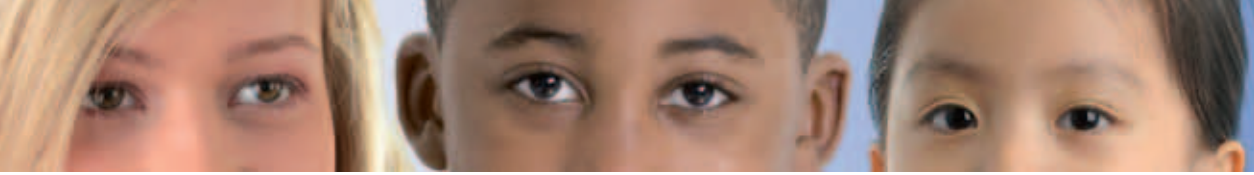

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
أنتيغوا وبربودا	✗	✗	✗	✗	✗
الأرجنتين	✓	✓	✓	✗	✗
أرمينيا	✓	✗	✓	✗	✗
أروبا	✓	✗	✓	✓	✗
أستراليا	✓	✓	✓	✓	✓
النمسا	✓	✓	✓[34]	✓	✗
أذربيجان	✗	✗	✗	✗	✗
البهاما	✗	✗	✗	✗	✗
البحرين	✗	✗	✗	✗	✗
بنغلاديش	✗	✗	✗	✗	✗
بربادوس	✓	✗	✗	✓	✗

[34] تجرّم المادة 207 أ (1) (3) من القانون الجنائي النمساوي "عرض صور إباحية لقاصر... **بأي وسيلة كانت**."(التشديد مضاف).

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
بيلاروس	✓	✗	✗	✗	✗
بلجيكا	✓	✓	✓[35]	✓	✓
بليز	✗	✗	✗	✗	✗
بنن	✗	✗	✗	✗	✗
بوتان	✓	✗	✓[36]	✗	✗
بوليفيا	✗	✗	✗	✗	✗
البوسنة والهرسك	✓	✗	✓[37]	✓	✗
بوتسوانا	✗	✗	✗	✗	✗
البرازيل	✓	✓	✓	✓	✗

[35] تجرّم المادة 383 مكرراً من القانون الجنائي البلجيكي المعدل في 1 أبريل 2001، من بين أمور أخرى، نشر المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، وتشمل بموجب ذلك النشر عبر أجهزة الكمبيوتر. رسالة من جان لا يكس، نائب رئيس البعثة في سفارة بلجيكا في العاصمة واشنطن إلى إيرني ألن، الرئيس والمسؤول التنفيذي الرئيسي للمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (24 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[36] وفقاً للمادة 225 (ب) من قانون العقوبات لبوتان، "[أ] يكون المدعي عليه مذنباً بإباحية الأطفال إذا قام المدعي عليه ... ببيع أو صنع أو توزيع أو تعاطي المواد التي تحتوي على أي وصف لطفل مشارك في اتصال جنسي." الخط العريض مضاف.

[37] تشير المادة 189 والمادة 211 من القانون الجنائي للبوسنة والهرسك إلى "مواد إباحية أخرى" بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية والأشرطة السمعية المرئية.

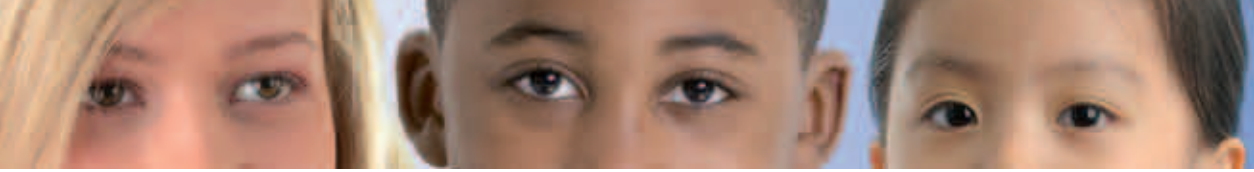

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
بروني	✓	✗	✓	✗	✗[38]
بلغاريا	✓	✗	✓[39]	✓	✗
بوركينا فاسو	✗	✗	✗	✗	✗
بوروندي	✗	✗	✗	✗	✗
كمبوديا	✗	✗	✗	✗	✗
الكاميرون	✗	✗	✗	✗	✗

[38] على الرغم من عدم وجود شرط تبليغ إلزامي من الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت، إلا أنه، بموجب قوانين بروني، يجب أن تنفذ كافة الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت والشركات المقدمة لمحتوى الإنترنت المرخصة بموجب "تبليغ الإرسال (رخصة جماعية) لعام 2001، بقانون الممارسة الوارد في قانون الإرسال (كاب 181). ويشترط على الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت والشركات المقدمة لمحتوى الإنترنت أن تثبت للوزير المسؤول عن شؤون الإرسال أنها اتخذت خطوات مسؤولة لتلبية هذا الشرط. وبموجب قانون الإرسال، لدى هذا الوزير سلطة فرض العقوبات. وتشمل المحتويات التي لا يجب السماح بها، من بين أمور أخرى، تلك التي تصف أو تنشر إباحية الأطفال.

[39] المادة 159 (3) من القانون الجنائي البلغاري، عند قراءتها مع المادة 159 (1)، تجرّم من بين أمور أخرى "الأعمال المتداولة الأخرى ذات المحتوى الإباحي [المتعلق بالأطفال]. الخط العريض مضاف.

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
كندا	✓	✓	✓	✓	✗[40]
الرأس الأخضر	✓	✗	✗	✗	✗
جمهورية إفريقيا الوسطى	✗	✗	✗	✗	✗
تشاد	✗	✗	✗	✗	✗
شيلي	✓	✓	✓	✗	✗

[40] في حين لا يوجد اقتضاء بتقديم تقارير إلزامية يتصل بالتحديد بمقدمي خدمة الإنترنت فإن مقدمي الخدمة في كندا يتعاونون مع وكالات إنفاذ القوانين ويعملون عن قرب معها من أجل تسهيل التبليغ عن المواد المؤذية. ويستخدم القانون الجنائي الكندي تعريفاً عريضاً جداً بشأن "مواد الأطفال الإباحية"، وهو ما يعطي مجموعته الشاملة من الجرائم نطاقاً إضافياً. والجرائم المحدَّدة المتصلة بالنقل والإتاحة والنفاذ أضيفت في عام 2002 لمعالجة سياق الإنترنت ولتنطبق على أنشطة مقدمي خدمة الإنترنت. وطبَّقت كندا أيضاً حكم "الملاحظة والإزالة" بشأن مواد الأطفال الإباحية التي تكتشف في الإنترنت في نفس التشريع المذكور. وتم تشديد العقوبات على جرائم مواد الأطفال الإباحية في عام 2005 بما يلي: فرض حد أدنى إلزامي من العقوبات؛ وزيادة العقوبات القصوى على الإدانة السريعة من 6 أشهر في الحبس إلى 18 شهراً؛ وجعل ارتكاب جريمة استخدام الأطفال في المواد الإباحية بغرض تحقيق ربح عاملاً مشدِّداً لأغراض الحكم؛ وجعل الشجب والردع الهدفين الرئيسيين للحكم في أي قضية تنطوي على الاعتداء على الأطفال؛ وجعل الاعتداء على أي طفل عاملاً مشدِّداً لأغراض الحكم. وبالإضافة إلى الحماية الشاملة المتوفرة بموجب القانون الجنائي يوجد أيضاً في كندا خط تبليغ عمومي للتبليغ عن الاستغلال الجنسي للأطفال على الخط (www.Cybertip.ca) يؤدي مجموعة من الوظائف بشأن هذه التقارير لأغراض إنفاذ القوانين. وبالإضافة إلى ذلك تقوم خدمة Cybertip.ca أيضاً تشغيل بقاعدة بيانات مشروع التغذية النظيفة في كندا الذي يمنع حوالي 90% من المشتركين الكنديين من النفاذ إلى المواقع المعروفة بمواد الأطفال الإباحية التي قد تكون خارجة عن نطاق الملاحقة الجنائية الكندية. وبالإضافة إلى ذلك توجد في كندا استراتيجية وطنية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي على الإنترنت، ويتمثَّل أحد عناصرها الأساسية في مركز التنسيق الوطني الخاص باستغلال الأطفال. وهذا المركز، الذي يقع في مقر البوليس الكندي الملكي، يقوم بتنسيق التحقيقات المحلية والأجنبية على الخط المتعلقة باستغلال الأطفال جنسياً، ويوفِّر التدريب لسلطات إنفاذ القانون الكندية ويعمل باعتباره دار مقاصة دولية للتقارير الواردة من خط Cybertip.ca. ملخص خطاب وارد من أ. كارول مورينسي/المستشار العام، قسم سياسة القانون الجنائي، وزارة العدل بكندا، إلى جيسكا سارة، مديرة العمليات العالمية، المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (24 يونيو 2008) (يوجد الخطاب الكامل في سجلات المركز).

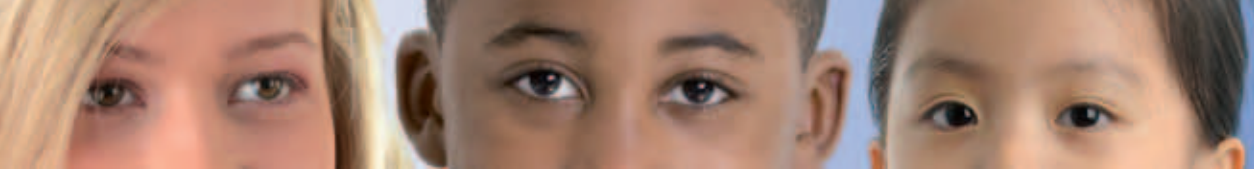

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
الصين[41]	✓[42]	✗	✓[43]	✗	✗
كولومبيا	✓	✓	✓	✗	✓
جزر القمر	✗	✗	✗	✗	✗
الكونغو	✗	✗	✗	✗	✗
كوستاريكا	✓	✓	✗	✓	✗
كوت ديفوار	✗	✗	✗	✗	✗
كرواتيا	✓	✗	✓	✓	✗

[41] تشريعات مواد الأطفال الإباحية في هونغ كونغ تختلف عنها في الصين. والتشريع في هونغ كونغ:
- يعرِّف مواد الأطفال الإباحية؛
- يجرِّم الجرائم المرتكبة بتسهيل حاسوبي؛
- يجرِّم مجرَّد حيازة مواد الأطفال الإباحية.

[42] على الرغم من عدم وجود تشريع محدد لإباحية الأطفال في الصين، إلا أن هناك حظراً عاماً على المواد الإباحية في القانون الجنائي. وفي عام 2004، بهدف تحسين حماية القصَّر، أصدرت المحكمة الشعبية العليا والمحمية الشعبية العليا "تفسيراً حول مسائل عديدة متعلقة بتطبيق القوانين في التعامل مع القضايا الجنائية التي تشمل إنتاج ونسخ وطبع ونشر وبيع وتوزيع المعلومات الإلكترونية الإباحية عن طريق الإنترنت وأجهزة الاتصالات الجوالة ومحطات الراديو". وتنص المادة 2 من هذا التفسير صراحة على أن "أي شخص يوزع أو ينسخ أو ينشر أو يبيع المعلومات الإلكترونية الإباحية التي تصف سلوكيات جنسية لمراهقين دون سن 18، أو يزود صلة مباشرة في آليات أو مواقع إنترنت يملكها أو يديرها أو يستخدمها، بالمعلومات الإلكترونية مع العلم أن هذه المعلومات تصف سلوكيات جنسية لمراهقين دون سن 18، يعاقب بصرامة وفقاً للمادة 363 من القانون الجنائي الذي ينظم معاقبة جرائم إنتاج ونسخ ونشر وبيع وتوزيع المواد الإباحية، أو المادة 364 التي تنظم معاقبة جرائم توزيع المواد الإباحية في الظروف الخطيرة". بريد إلكتروني من تشت فنغ، ضابط ارتباط الشرطة، سفارة جمهورية الصين الشعبية، العاصمة واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (17 مارس 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[43] يسري تفسير عام 2004 من المحكمة العليا والمحمية الشعبية العليا على الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر.

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
كوبا	✗	✗	✗	✗	✗
قبرص	✓	✓	✓	✓	✗
الجمهورية التشيكية	✓	✗	✓	✓	✗[44]
جمهورية الكونغو الديمقراطية	✗	✗	✗	✗	✗
الدانمارك	✓	✓	✓[45]	✓	✗
جيبوتي	✗	✗	✗	✗	✗
دومينيكا	✗	✗	✗	✗	✗
الجمهورية الدومينيكية	✓	✓	✓	✓	✗
إكوادور	✓	✗	✗	✗	✗
مصر	✓	✗	✓	✓	✗

[44] على الرغم من عدم وجود شرط للتبليغ من الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت في القانون التشيكي، تعيّن الخطة الوطنية التشيكية حول مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المتوفرة على الإنترنت على http://www.mvcr/prevence/priority/kszd/en_tab.html، وزارة النقل والاتصالات ووزارة الداخلية المؤسستين الوطنيتين الموكلتين بتحديد الالتزام القانوني للشركة المقدمة لخدمات الإنترنت المتضمن في قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية (رقم 151/2000) بتقديم البيانات اللازمة حول مواقع الإنترنت غير المشروعة وتسليمها لمؤسسات ضبط النظام التشيكية. والنتيجة المرتقبة لهذا الإجراء هو تأمين "وقائع ثبوتية ضد هؤلاء الذين ينشرون المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال على الإنترنت."

[45] الفقرة 235 من القانون الجنائي الدانمركي تجرّم من بين أمور أخرى نشر وحيازة "المنشورات المرئية ... الأخرى" للمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال دون سن الـ 18.

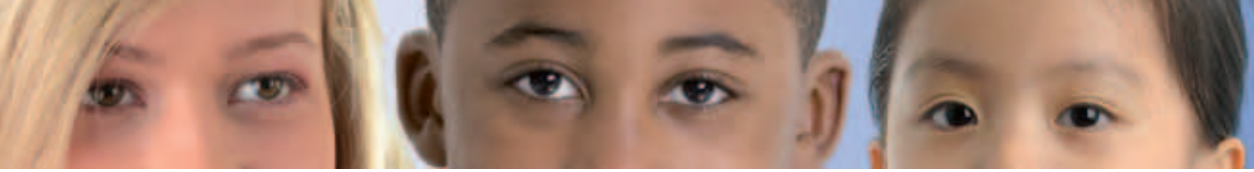

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
السلفادور	✓	✗	✓	✓	✗
غينيا الإستوائية	✗	✗	✗	✗	✗
إريتيريا	✗	✗	✗	✗	✗
إستونيا	✓	✗	✓[46]	✓	✗
إثيوبيا	✗	✗	✗	✗	✗
فيجي	✗	✗	✗	✗	✗
فنلندا	✓	✓	✓[47]	✓	✗
فرنسا	✓	✓	✓	✓	✓
غابون	✗	✗	✗	✗	✗
غامبيا	✓	✗	✗	✗	✗
جورجيا	✓	✓	✗	✗	✗

[46] تجرم المادتان 177 و178 من القانون الجنائي الإستوني استخدام قاصر في "أعمال أخرى" أو استعمال "أي وسيلة أخرى" لصنع أو حفظ أو تسليم أو عرض أو توفير المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال.

[47] تجرم الفقرة 18 من الفصل 17 من القانون الجنائي الفنلندي "أي شخص ... يوزع الصور أو الأشرطة المرئية الإباحية التي تصف أطفالاً".

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
ألمانيا	✓	✓	✓	✓	✗[48]
غانا	✗	✗	✗	✗	✗
اليونان	✓	✓	✓[49]	✓	✗
غرينادا	✗	✗	✗	✗	✗
غواتيمالا	✓	✗	✗	✗	✗
غينيا	✗	✗	✗	✗	✗
غينيا بيساو	✗	✗	✗	✗	✗
غيانا	✗	✗	✗	✗	✗
هايتي	✗	✗	✗	✗	✗
هندوراس	✓	✓	✓	✓	✗

[48] على الرغم من عدم وجود أي التزام صريح للشركات المقدِّمة لخدمات الإنترنت بتبليغ الشرطة أو أي مؤسسة أخرى مفوضة بذلك، إلاّ أن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت ترفع تقارير لمؤسسات ضبط النظام. وعندما تعلم شركة مقدمة لخدمات الإنترنت بوجود مواد إباحية متعلقة بالأطفال على مواقعها بدون أن تحذف المحتوى غير المشروع، فإن ذلك يعتبر جريمة تحمل عقوبات. وتشمل العوامل المأخوذة في الاعتبار سواء كان من الممكن والمعقول لشركة مقدمة لخدمات الإنترنت الكشف عن البيانات وحذفها أو حجبها، إذ توجد شركات عديدة مقدمة لخدمات الإنترنت في ألمانيا تقدم قدرات حفظ كبيرة لأهدف تجارية. بريد إلكتروني من كلاوس هيرمان، مستشار/ضابط ارتباط شرطة، سفارة ألمانيا في العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (9 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين)..

[49] تجرم المادة 348 أ من القانون الجنائي اليوناني مختلف جرائم إباحية الأطفال، بما في ذلك حيازة وشراء ونقل وبيع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال "بأي طريقة."

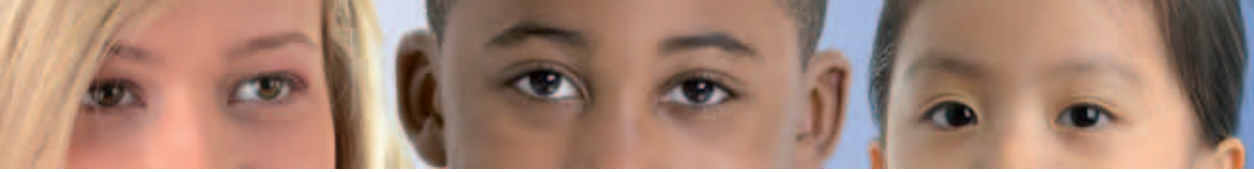

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال[30]	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
هنغاريا	✓	✓	✓[50]	✓	✗
أيسلندا	✓	✗	✓[51]	✓	✗
الهند	✓	✗	✓	✓	✗
إندونيسيا	✗	✗	✗	✗	✗
إيران	✗	✗	✗	✗	✗
العراق	✗	✗	✗	✗	✗
أيرلندا	✓	✓	✓	✓	✗
إسرائيل	✓	✓	✓	✓	✗
إيطاليا	✓	✓	✓	✓	✗
جامايكا	✗	✗	✗	✗	✗
اليابان	✓	✓	✓	✗	✗

[50] بموجب الفقرة 195/أ(3) من القانون الجنائي الهنغاري، يرتكب جنحة كل شخص يصنع أو يوزع أو يتداول في الصور الإباحية لقاصر عن طريق الفيديو أو الفيلم أو الصورة أو "أي وسيلة أخرى"، أو يوفر مثل هذه الصور للجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقرار أصدرته حديثاً محكمة الاستئناف الهنغارية (الرقم 133/2005.ب)، تشمل الإشارة إلى "أي وسيلة أخرى" و"التوفير للجمهور" التوزيع عبر الإنترنت. رسالة من فيكتور زيدركيني، نائب رئيس البعثة، سفارة الجمهورية المجرية، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (6 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[51] تجرم المادة 210 من القانون الجنائي الأيسلندي "حيازة الصور الفوتوغرافية أو الأفلام أو المواد المماثلة التي تصف الأطفال بشكل جنسي أو إباحي" (التشديد مضاف).

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
الأردن	✗	✗	✗	✗	✗
كازاخستان	✓	✗	✗	✗	✗
كينيا	✗	✗	✗	✗	✗
كوريا	✓	✓	✓	✗	✗
الكويت	✗	✗	✗	✗	✗
قيرغيستان	✓	✗	✗	✗	✗
لاوس	✗	✗	✗	✗	✗
لاتيفيا	✓	✗	✓[52]	✗	✗
لبنان	✗	✗	✗	✗	✗
ليسوتو	✗	✗	✗	✗	✗
ليبيريا	✗	✗	✗	✗	✗
ليبيا	✗	✗	✗	✗	✗

[52] تجرّم المادة 661 (2) من قانون لاتفيا الجنائي "استيراد أو إنتاج أو الإبراز العلني أو إعلان أو توزيع آخر لمثل هذه المواد الإباحية ... فيما يتعلق أو يصف الإساءة الجنسية للأطفال". الخط العريض مضاف.

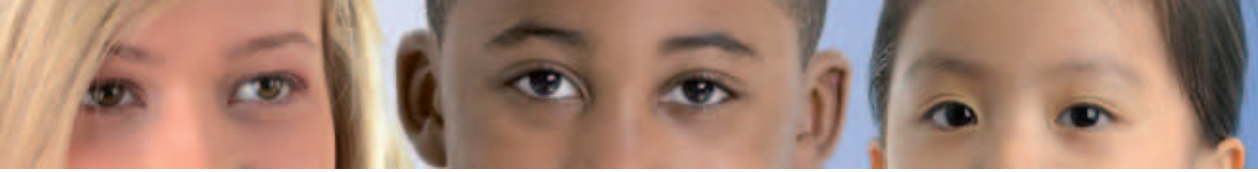

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
ليختنشتاين	✓	✗	✓	✓	✗[53]
ليتوانيا	✓	✗	✗	✓	✗
لكسمبرغ	✓	✗	✓[54]	✓	✗
مقدونيا	✓	✗	✓[55]	✗	✗
مدغشقر	✓	✗	✓[56]	✗	✗
ملاوي	✗	✗	✗	✗	✗
ماليزيا	✗	✗	✗	✗	✗
ملديف	✗	✗	✗	✗	✗
مالي	✓	✗	✗	✗	✗
مالطة	✓	✗	✓	✓	✗

[53] على الرغم من عدم ذكر محدد للتبليغ من الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت في قانون لختنشتاين الجنائي، إلا أنه في مشروع القانون الجديد للأطفال والشباب، يتم توقع شرط التبليغ الذي يسري على "أي شخص يكون على معرفة بتعريض رفاهية طفل أو شاب للخطر". بريد إلكتروني من كلوديا فريتش، سفير سفارة لختنشتاين، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (7 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[54] تجرم المادة 383 من قانون لكسمبرغ الجنائي ليس فحسب صنع وحيازة (للمتاجرة أو التوزيع أو العرض العلني) "المؤلفات أو المطبوعات أو الرسوم أو الصور الفوتوغرافية أو الأفلام أو أدوات أخرى ذات طبيعية إباحية"، إنما أيضاً ارتكاب مختلف جرائم إباحية الأطفال "بأي طريقة." الخط العريض مضاف.

[55] تجرم المادة 193 (3) من قانون مقدونيا الجنائي الإساءة إلى "قاصر" في "إنتاج ... أدوات أخرى ذات محتوى إباحي."

[56] تجرم المادة 346 من قانون مدغشقر الجنائي استخدام "أي وسائل" لنشر المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال.

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
جزر مارشال	✗	✗	✗	✗	✗
موريتانيا	✗	✗	✗	✗	✗
موريشيوس	✓	✗	✓	✗	✗
المكسيك	✓	✓	✓	✗	✗
مولدوفا	✓	✗	✗	✓	✗
موناكو	✗	✗	✗	✗	✗
منغوليا	✗	✗	✗	✗	✗
الجبل الأسود	✓	✗	✓[57]	✗	✗
المغرب	✓	✗	✗	✓	✗
موزامبيق	✗	✗	✗	✗	✗
ميانمار	✓	✗	✗	✗	✗
ناميبيا	✗	✗	✗	✗	✗
نارو	✗	✗	✗	✗	✗
نيبال	✓	✗	✗[58]	✗	✗

[57] تجرّم المادة 193 (3) من قانون الجنائي للجبل الأسود الإساءة إلى "قاصر" في "إنتاج ... أدوات أخرى ذات محتوى إباحي".

[58] على الرغم من عدم تحديدها لإباحية الأطفال، إلا أن الفقرة 47 من أمر المعاملات الإلكترونية لعام 2004 تحظر النشر أو العرض على الكمبيوتر أو الإنترنت أو غيرها من الوسائل الإلكترونية الأخرى، للمواد المحظورة بموجب القانون لنشرها أو عرضها لأنها ضد الأخلاقية العامة والحشمة.

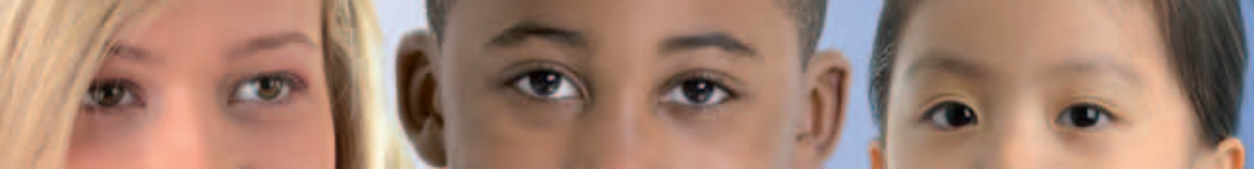

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
هولندا	✓	✓	✓	✓	✗[59]
جزر الأنتيل الهولندية	✗[60]	✗	✗[61]	✗[62]	✗
نيوزيلندا	✓	✓	✓	✓	✗
نيكاراغوا	✗	✗	✗	✗	✗
النيجر	✗	✗	✗	✗	✗
نيجيريا	✗	✗	✗	✗	✗
النرويج	✓	✓	✓	✓	✗
عُمان	✗	✗	✗	✗	✗
باكستان	✗	✗	✗	✗	✗

[59] على الرغم من عدم وجود أي التزام قانوني أو تعاقدي من الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت بالتبليغ عن المواد الإباحية المشبوهة المتعلقة بالأطفال لمؤسسات ضبط النظام، إلا أن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت التي تتخذ هولندا مقراً لها تمارس عادة التبليغ عما تجده من مواد إباحية متعلقة بالأطفال فوراً لمؤسسات ضبط النظام، كما وتزيل الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت المحتويات من موقع الإنترنت المعني. وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب مؤسسات ضبط النظام، تسلم الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت قوائمها المتعلقة بمواقع (مواقع) الإنترنت المثيرة للشبهات. رسائل بالبريد الإلكتروني من ريتشارد غير دينغ، مستشار شؤون الشرطة والشؤون القضائية، السفارة الملكية لهولندا، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (8 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[60] على الرغم من عدم وجود أي تشريع محدد لإباحية الأطفال حتى الآن، إلا أن لجنة تشكلت لإعادة النظر في القانون الحالي لجزر الأنتيل الهولندية. وسيتم إدخال تشريع محدد حول إباحية الأطفال (المادة 4.13.2 المقترحة). بريد إلكتروني من ريتشارد غير دينغ، مستشار شؤون الشرطة والشؤون القضائية، السفارة الملكية لهولندا، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مدير إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (22 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[61] ستجرّم المادة 4.13.2 المقترحة الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر.

[62] ستجرّم المادة 4.13.2 المقترحة الحيازة البسيطة.

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
بنما	✓	✓	✓	✓	✗[63]
بابوا غينيا الجديدة	✓	✗	✗	✓	✗
باراغواي	✓	✗	✗	✓	✗
بيرو	✓	✓	✓	✓	✗
الفلبين	✓	✗	✗	✗	✗
بولندا	✓	✗	✗	✓	✗
البرتغال	✓	✗	✓[64]	✓	✗
قطر	✓	✗	✓[65]	✗	✗
رومانيا	✓	✓	✓	✓	✗

[63] على الرغم من عدم وجود شرط تبليغ إلزامي محدد للشركات المقدمة لخدمات الإنترنت، إلاّ أن المادة 231– ا من قانون بنما الجنائي تحدد أن أي شخص لديه معرفة باستخدام القصّر في مواد إباحية، بصرف النظر عما إذا حصل الشخص على المعلومات عن طريق مهامه أو عمله أو أعماله التجارية أو مهنته أو أي وسيلة أخرى، ولا يرفع تقريراً بذلك إلى السلطات، سيتحمل مسؤولية ذلك ويحكم عليه بالسجن؛ لكن في حال عدم التمكن من إثبات ارتكاب الجريمة، لا توجد أي مسؤولية قانونية للتبليغ. بريد إلكتروني من إيزابيل فرنانديز، سفارة بنما، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (23 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[64] يمكن الاستنتاج من المادة 172 من قانون البرتغال الجنائي أن عبارة "بأي وسائل" تسمح للمدعي العام بالاطلاع على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة لارتكاب جريمة تداول الصور أو الأصوات أو الأفلام التي تظهر بوضوح قصّراً دون سن 14 يزاولون أعمالاً جنسية. رسالة من بيدرو كتارينو، سفير البرتغال، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى إيرني آلن، الرئيس والمسؤول التنفيذي الرئيسي للمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (22 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[65] تذكر المادة 292 من قانون قطر الجنائي بالتحديد "الكتب أو المنشورات أو المواد الكتابية الأخرى أو الرسوم أو الصور الفوتوغرافية أو الأفلام أو الرموز أو البنود الأخرى". الخط العريض مضاف.

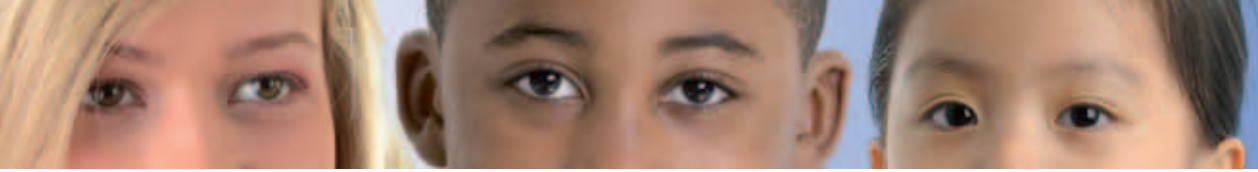

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
روسيا	✓	✗	✗	✗	✗
رواندا	✗	✗	✗	✗	✗
سانت كيتس ونيفيس	✗	✗	✗	✗	✗
سانت لوسيا	✗	✗	✗	✗	✗
سانت فنسنت وجزر غرينادين	✗	✗	✗	✗	✗
سان مارينو	✓	✗	✓	✗	✗
سان تومي وبرينسيبي	✗	✗	✗	✗	✗
المملكة العربية السعودية	✗	✗	✗	✗	✗
السنغال	✗	✗	✗	✗	✗
صربيا	✓	✗	✓[66]	✗	✗
سيشيل	✗	✗	✗	✗	✗

[66] تجرّم المادة 111 أ من القانون الجنائي لصربيا أخذ "صورة فوتوغرافية أو فيلم أو صورة أخرى معيَّنة" لقاصر بهدف صنع مادة ذات محتوى إباحي. وبالإضافة إلى ذلك، تجرم المادة 185 استخدام قاصر لإنتاج "صور أو مواد سمعية مرئية أو بنود أخرى ذات محتوى إباحي." الخط العريض مضاف.

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
سيراليون	✗	✗	✗	✗	✗
سنغافورة	✗	✗	✗	✗	✗
جمهورية سلوفاكيا	✓	✓	✓	✓	✗
سلوفينيا	✓	✓	✓[67]	✗	✗
الصومال	✗	✗	✗	✗	✗
جنوب إفريقيا	✓	✓	✓	✓	✓
إسبانيا	✓	✗	✓[68]	✓	✗
سري لانكا	✓	✗	✗	✓	✗
السودان	✗	✗	✗	✗	✗
سورينام	✗	✗	✗	✗	✗
سوازيلاند	✗	✗	✗	✗	✗

[67] تجرّم المادة 187 (2) من القانون الجنائي لسلوفينيا الإساءة إلى قاصر "لإنتاج صور أو مواد سمعية مرئية أو بنود أخرى ذات طابع إباحي"؛ وتجرّم المادة 187 (3) أعمال أي شخص "ينتج أو يوزع أو يبيع أو يستورد أو يورد أو ... أو يزود [المواد الإباحية التي تصف قصّراً] بأي طريقة أخرى، أو تكون في حيازته مثل هذه المواد بهدف إنتاجها أو توزيعها أو بيعها أو استيرادها أو توريدها أو تزويدها في أي طريقة أخرى." الخط العريض مضاف.

[68] تجرّم المادة 189 (1) (أ) من القانون الجنائي لإسبانيا استخدام قاصر "لإعداد أي نوع من المواد الإباحية"؛ وتجرّم المادة189 (1) (ب) إنتاج أو بيع أو توزيع أو عرض أو تسهيل إنتاج أو نشر أو عرض "أي نوع" من المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال "بأي وسيلة"؛ وتكرر المادة 189 (7) عبارتي "أي نوع" و"أي وسيلة" اللتين سبق استعمالهما. الخط العريض مضاف.

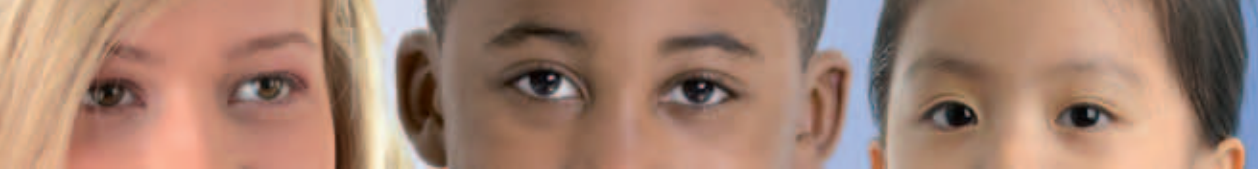

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
السويد	✓	✗	✓[69]	✓	✗[70]
سويسرا	✓	✓	✓	✓	✗
سورية	✗	✗	✗	✗	✗
طاجيكيستان	✓	✗	✗	✗	✗
تنزانيا	✓	✗	✗	✗	✗
تايلاند	✗	✗	✗	✗	✗
تيمور الشرقية	✗	✗	✗	✗	✗
توغو	✗	✗	✗	✗	✗
تونغا	✓	✓	✓	✓	✗
ترينيداد وتوباغو	✗	✗	✗	✗	✗

[69] التشريع الجنائي السويدي مصاغ في الأساس بحيث يسري بصرف النظر عن المتطلبات الأساسية الفنية. وليس تجريم إباحية الأطفال بالحالة الاستثنائية على ذلك، ووفقاً لذلك، تمتد الفقرة 10أ من الباب 16 من القانون الجنائي السويدي ليشمل الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر. رسالة من أنيت نلسون، أمينة السر الأولى، سفارة السويد، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (23 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[70] في عام 1998، سنَّت السويد قانون مسؤولية نظام لوحة البلاغات (1998.112) الذي يهدف إلى منع انتشار المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال من خلال إلزام الشركات المقدمة لخدمات نظام لوحة البلاغات بالإشراف على محتوى نظام لوحة البلاغات. والشركات المقدمة لخدمات نظام لوحة البلاغات ملزمة أيضاً بإزالة أو منع نشر الرسائل ذات المحتوى الجنائي بأي طريقة أخرى، بما في ذلك تلك ذات المحتوى الإباحي المتعلق بالأطفال. رسالة من أنيت نلسون، أمينة السر الأولى، سفارة السويد، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى جسيكا ديدر، مديرة إدارة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (23 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
تونس	✓	✗	✓[71]	✗	✗
تركيا	✓	✗	✗	✓	✗
تركمانستان	✗	✗	✗	✗	✗
أوغندا	✗	✗	✗	✗	✗
أوكرانيا	✓	✗	✓	✗	✗
الإمارات العربية المتحدة	✗	✗	✗	✗	✗
المملكة المتحدة[72]	✓	✓	✓	✓	✗[73]
الولايات المتحدة	✓	✓	✓	✓	✓
أوروغواي	✓	✗	✓[74]	✗	✗
أوزباكستان	✗	✗	✗	✗	✗

[71] تجرّم المادة 234 من القانون الجنائي التونسي، من بين أمور أخرى، استعمال "أي تسجيلات مرئية أو صور" تصف صوراً إباحية للأطفال.

[72] في إطار هذا التقرير، تشمل المملكة المتحدة إنجلترا وويلز

[73] تشغل المملكة المتحدة عملية طوعية "للتبليغ والإزالة" تشرف عليها "مؤسسة مراقبة الإنترنت" [Internet Watch Foundation أو IWF]، وهي هيئة مستقلة تحظى بتمويل هذا الحقل وبتأييد الشرطة والحكومة فالشركات المقدمة لخدمات الإنترنت في المملكة المتحدة "تزيل" الصور الإباحية المتعلقة بالأطفال عندما تبلغها بذلك مؤسسة مراقبة الإنترنت. وقد يجعلها التخلف عن ذلك عرضة للمحاكمة. رسالة من طوني لورد، أمين السر الأول، الشؤون القضائية والمحلية، سفارة بريطانيا العظمى، العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى إيرني ألن، الرئيس والمسؤول التنفيذي الرئيسي للمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (9 فبراير 2006) (في الملف لدى المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

[74] يجرّم القانون 815.17 لجمهورية أوروغواي بعض جرائم إباحية الأطفال بصرف النظر عن كيفية ارتكابها (مثلاً، المادة 1، "يصنع أو ينتج بأي طريقة المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال"؛ المادة :2 "يسهل بأي طريقة ترويج أو نشر أو عرض أو تخزين أو حيازة المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال").

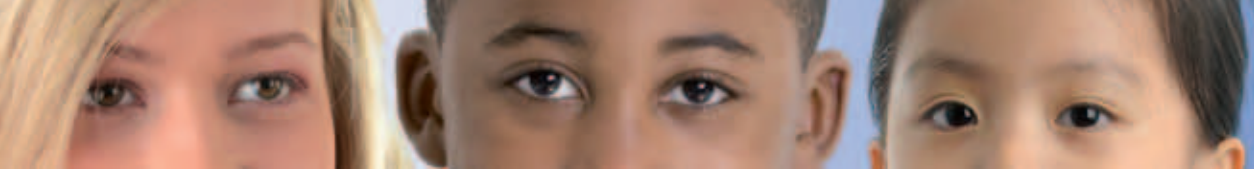

البلد	تشريع محدد لإباحية الأطفال	تعريف عبارة "إباحية الأطفال"	الجرائم التي يسهلها الكمبيوتر	الحيازة البسيطة	التبليغ عن الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت
دولة مدينة الفاتيكان	✗ [75]	✗	✗	✗	✗ [76]
فنزويلا	✓	✓	✓	✗	✗
فيتنام	✗	✗	✗	✗	✗
اليمن	✗	✗	✗	✗	✗
زامبيا	✗	✗	✗	✗	✗
زيمبابوي	✗	✗	✗	✗	✗

[75] في حالة عدم وجود تشريع محدد لإباحية الأطفال التصويري، كالحالات التي يجوز فيها التفويض إلى النظام القضائي الإيطالي بناءً على طلب من المحكمة البابوية.

[76] ليس لدى الفاتيكان مقدم خارجي لخدمات الإنترنت والمقدم الداخلي لخدمات الإنترنت لديه مصفيات تعرقل ليس فقط الوصول إلى أي مواقع ذات صلة بإباحية الأطفال، وإنما أيضاً توزيع هذه المواد الإباحية على شبكة الإنترنت. وبما أن للفاتيكان موقعاً لهذه المؤسسة فقط، المسائل المتأصلة في مهمته ... يمكن العثور عليها هناك. رسالة من المطران بيترو سامبي، السفارة البابوية، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إرني ألين، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين (5 يونيو، 2006) (ملف بالمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين).

التذييل 3

برمجيات سلامة الأطفال

يتوفر في السوق الكثير من المجموعات البرامجية والأدوات التقنية التي يمكن أن تساعد في فرز المحتويات والاتصالات غير المطلوبة وغير المرغوبة، وتساعد في الحد من طول الوقت الذي يستطيع فيه الحاسوب أن ينفذ إلى الإنترنت أو تحدِّد التطبيقات التي يمكن تشغيلها على حاسوب معيَّن أو جهاز معيَّن. وتشمل بعض أنظمة التشغيل أيضاً هذه الأدوات في إطار تجهيزها المعياري. ونمطياً تدعم هذه الوظائف أو تستكمل رسائل السلامة الرئيسية المشتركة في حملات سلامة الإنترنت في كل أنحاء العالم. وتستعمل برمجيات السلامة من هذا النوع استعمالاً واسعاً في المدارس والمكتبات العامة، وهي تشبه البرمجيات التي يمكن أن يقوم أصحاب الأعمال بتركيبها على شبكاتهم الداخلية للحد من استعمال الإنترنت أثناء ساعات العمل استعمالاً غير ملائم أو لا يتصل بالعمل.

ويمكن أن تتباين فعالية برمجيات سلامة الأطفال تبايناً هائلاً. وفي بعض البلدان بُذلت جهود لتطبيق "خاتم الموافقة" لتوفير مستوى أساسي من ضمان النوعية لمساعدة الآباء والمدرسين والأطفال وصغار السن في اختيار برنامج يكفل الوفاء على أفضل وجه باحتياجاتهم ويعمل على الأرجح بطريقة فعَّالة ويسهل فهمها.

وينبغي أن يلاحظ دائماً أن أي جهاز يمكن أن يتعرض للتوقّف عاجلاً أو آجلاً، وأن البرمجيات يمكن أن تتعطل أيضاً. وبهذا القدر لا ينبغي أبداً للآباء والمدرسين والأطفال وصغار السن التخلي تماماً عن مسؤولياتهم وإلقائها على عاتق برامج السلامة. فهذه البرامج ينبغي دائماً أن يُنظر إليها باعتبارها جانباً تكميلياً لبرامج التثقيف والتوعية السليمة والتي تهدف إلى كفالة معرفة الطفل أو صغير السن بطريقة تجنُّب المخاطر على الخط أو معرفة كيف يتعامل مع هذه المخاطر في حالة ظهورها.

ومن أمثلة مجموعات برمجيات سلامة الأطفال المتوفرة في الوقت الحاضر ما يلي:

منتجات مجانية

1. K9 Web Protection (http://www.k9webprotection.com/)
2. SafeFamilies (http://www.safefamilies.org/download.php)
3. File Sharing Sentinel (http://www.akidthaine.com/)
4. B-Gone (http://support.it-mate.co.uk/?mode=Products&p= bgone)
5. وتشمل أحدث صيغ ويندوز وماك OS أيضاً أدوات يمكن استعمالها بدون دفع أي مبالغ أخرى.

منتجات تجارية

- Net Nanny Parental Controls
- Safe Eyes
- CYBERsitter
- WiseChoice.net
- CyberPatrol
- MaxProtect
- FilterPak
- Netmop
- imView
- McAfee Parental Controls
- Norton Parental Controls
- Child Safe
- ContentProtect Security Ap-pliance
- http://www.cybersentinel co.uk/

وللاطلاع على قائمة أكثر تفصيلاً عن المنتجات التجارية والمجانية انظر الموقع www.getnetwise.org

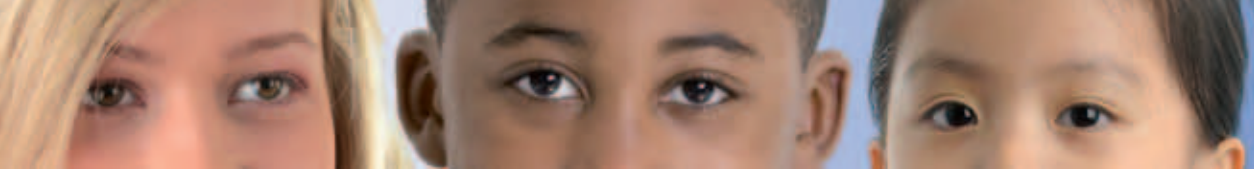

التذييل 4

صياغة استراتيجية وطنية

أتاحت الإنترنت إمكانية استعمال مجموعة من الطرق للاعتداء على الأطفال وصغار السن، وذلك مثلاً عن طريق آلات تصوير شبكة الويب وغرف الدردشة التي كانت مستحيلة قبل وصول الإنترنت كمنتج استهلاكي جماهيري. وقد لعبت الإنترنت أيضاً دوراً بارزاً في توسيع نطاق توفُّر مواد الاعتداء على الأطفال في كل أنحاء العالم. ولهذه الأسباب قد يرغب صانعو السياسات في إيلاء الاعتبار لكل ما يلي أو لبعضه عند قيامهم بمعالجة الانشغالات المتصلة بالسلامة على الخط للأطفال وصغار السن:

1. تجريم "التجهيز" أو غيره من أشكال إغراء القُصر (حسب تعريفهم القانوني) عن بُعد للدخول في اتصال أو نشاط جنسي غير ملائم.

2. تجريم حيازة وإنتاج وتوزيع مواد الاعتداء على الأطفال، بغض النظر عن قصد التوزيع.

3. اتخاذ خطوات إضافية لتعطيل أو تقليل حركة تبادل مواد الاعتداء على الأطفال، وذلك مثلاً بإقامة خط ساخن وطني وتطبيق تدابير تمنع النفاذ إلى مواقع شبكة الويب والمنتديات الإخبارية في يوزنت المعروفة بأنها تحتوي مواد الاعتداء على الأطفال أو تعلن عن توفرها.

4. كفالة وجود عمليات وطنية تضمن توجيه جميع مواد الاعتداء على الأطفال التي تكتشف في أحد البلدان إلى مورد وطني مركزي.

5. صياغة استراتيجيات لمواجهة الطلب على مواد الاعتداء على الأطفال وخاصة بين الأشخاص الذين سبقت إدانتهم بجرائم من هذا القبيل. ومن المهم غرس الوعي بأن هذه الجريمة ليست جريمة بدون ضحايا: إذ إن الأطفال يتعرضون للاعتداء من أجل إنتاج المواد التي تجري مشاهدتها وعندما يتعمّد الشخص مشاهدة أو تنزيل مواد الاعتداء على الأطفال فإنه يساهم بصورة مباشرة في الاعتداء على الطفل الذي تصوِّره هذه المادة وبذلك يشجِّع أيضاً على الاعتداء على مزيد من الأطفال من أجل إنتاج مزيد من الصور.

6. غرس الوعي بأن الأطفال لا يمكنهم أبداً الموافقة على الاعتداء الجنسي عليهم، سواء كان ذلك لأغراض إنتاج مواد الاعتداء على الأطفال أو بأي شكل آخر. وتشجيع الأشخاص الذين يستعملون مواد الاعتداء على الأطفال لالتماس المساعدة مع القيام في الوقت نفسه بتوعيتهم بأنهم سيعتبرون مسؤولين جنائياً عن النشاط غير القانوني الذي قاموا به/يقومون به.

7. التأكد من أن استراتيجيات سلطات إنفاذ القوانين لمنع الجريمة وكذلك البرامج المدرسية والاجتماعية تشمل أقساماً تتعلق بالسلامة السيبرانية وبالأخطار الناجمة عن سلوك الذئاب البشرية على الخط، مع تقديم مشورة ملائمة لكل سن.

8. النظر في استراتيجيات أخرى للتعامل مع الطلب على مواد الاعتداء على الأطفال. وعلى سبيل المثال، تقيم بعض البلدان سجلاً للجناة المدانين بجرائم جنسية. وقد أصدرت المحاكم أوامر قضائية تمنع هؤلاء الجناة من استعمال الإنترنت تماماً أو من استعمال أجزاء من الإنترنت يرتادها الأطفال وصغار السن. وحتى الآن كانت المشكلة في هذه الأوامر هي مشكلة الإنفاذ. ومع ذلك يجري إيلاء الاعتبار في بعض البلدان إلى إدماج قائمة المجرمين الجنسيين المعروفين في قائمة الممنوعين لوقف الأسماء الموجودة

في القائمة عن زيارة بعض مواقع شبكة الويب أو الانضمام إليها، مثل مواقع الويب المعروفة بزيارات أعداد كبيرة من الأطفال وصغار السن. وبالطبع إذا انضم الجاني إلى موقع في شبكة الويب مستعملاً اسماً مختلفاً أو بيانات تسجيل مزيَّفة فإن فعالية هذه التدابير يمكن أن تقل كثيراً ولكن تجريم هذا السلوك يعني إقامة حاجز إضافي للردع.

9. تقديم دعم طويل الأجل وملائم للضحايا. وعندما يتعرض الأطفال وصغار السن للاعتداء على الخط، أي عندما تظهر مثلاً صورة غير قانونية لهم على الإنترنت، فإنهم سيشعرون بالطبع بالقلق من إمكانية مشاهدتها ومن سيشاهدها وتأثير ذلك عليهم. ويمكن أن يترك ذلك الأطفال أو صغار السن معرضين للتسلُّط أو لمزيد من الاستغلال الجنسي والاعتداء. وفي هذا السياق سيكون من المهم وجود خدمات دعم مهنية متاحة لدعم الأطفال وصغار السن الذين يجدون أنفسهم في هذه الظروف. قد يتعيَّن تقديم هذا الدعم على أساس طويل الأجل.

10. كفالة إنشاء آلية – والترويج لها على نطاق واسع – من أجل توفير أسلوب سهل الفهم وسريع للتبليغ عن المحتوى غير القانوني أو السلوك غير القانوني على الخط أو السلوك الذي يثير القلق، مثل وجود نظام يشبه النظام الذي أنشأته قوة العمل العالمية الافتراضية .http://www virtualglobaltaskforce.com وينبغي التشجيع على استعمال نظام الإنتربول (i24/7) للتبليغ طوال اليوم وطوال الأسبوع.

11. كفالة تدريب عدد كافٍ من مسؤولي إنفاذ القوانين تدريباً ملائماً على التحقيق في جرائم الإنترنت والجرائم الحاسوبية ونفاذهم إلى مرافق الطب الشرعي الملائمة لتمكينهم من استخراج وتفسير البيانات الرقمية ذات الصلة.

12. توجيه الاستثمارات إلى تدريب سلطات إنفاذ القوانين وسلطات الادعاء والسلطات القضائية على الأساليب التي يستعملها المجرمون على الخط لارتكاب هذه الجرائم. وستكون الاستثمارات مطلوبة أيضاً لحيازة وتشغيل المرافق اللازمة للحصول على أدلة الطب الشرعي وتفسيرها من الأجهزة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك سيكون من المهم إقامة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف وكذلك تبادل المعلومات مع سلطات إنفاذ القوانين وهيئات التحقيق ذات الصلة في البلدان الأخرى.

إصدار الصور: www.shutterstock.com, Violaine Martin/ITU, Ahone Ayeh Njume-Ebong/ITU

الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland
www.itu.int/cop

طبع في سويسرا
جنيف، 2011

بدعم من:

Child Helpline International

unicri
advancing security, serving justice, building peace

International Centre
FOR MISSING & EXPLOITED CHILDREN

CHIS